وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة
قسم التاريخ

عنوان المذكرة

هيئة الأركان العامة في الثورة الجزائرية 1960-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
- إكرام خطوي

إشراف الدكتور :
د. امحمد يزير

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة في الكلية
- أحمد سعودي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي
- امحمد يزير	مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر (أ)
- عبد الرحمان قفاف	مناقشا	أستاذ محاضر (ب)

السنة الجامعـ2024-2025ـة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية و الحضارة
قسم التاريخ

عنوان المذكرة

هيئة الأركان العامة في الثورة الجزائرية 1960-1962

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
- إكرام خطوي

إشراف الدكتور :
د. امحمد يزير

لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الرتبة	الصفة في الكلية
- أحمد سعودي	رئيسا	أستاذ التعليم العالي
- امحمد يزير	مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر (أ)
- عبد الرحمان قفاف	مناقشا	أستاذ محاضر (ب)

السنة الجامعـ2024-2025ـة

بعد شكرلله عزوجل أتوجه بخالص الإمتنان و التقديروجزيل الشكرإلى السيد

الدكتور : امحمد يزير

لتفضله بقبول الإشراف على هذا العمل حيث تعجز العبارات عن إيفائه حقه من جهد و ما قدمه من تشجيع وتحفيزودعم ومتابعة وأتمنى له دوام العطاء والنجاح والرفعة.

والشكرموصول مع فائق إحترامي لأعضاء لجنة التحيكم

لفضلهما قبول الحكم على الدراسة و إثرائها بملاحظاتهم و أرائهم القيمة و منحي من وقتهم الثمين بغية تقديم و مناقشة هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بالشكرلعمادة كلية و السادة أعضاء الهيئة التدريسية و العاملين في الكلية لجهودهم المبذولة.

و إلى أسرتي و أصدقائي وكل من ساهم في تقديم يد العون و المساعدة خلال مسيرتي الجامعية.

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنان على البدء و الختام

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

لم تكن الرحلة قصيرة و لا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر البدايات و بلغنا النهايات بفضله و كرمه .

أهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولا ابتدت بطموح و انتهت بنجاح .

إلى النورالذي أناردربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره إلى من أحمل إسمه بكل فخرو إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم لطالما عاهدته بهذا النجاح والدي العزيز.

إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد بي إلى الجنة إلى اليد الخفية التي أزلت عن طريقي الأشواك و من تحملت كل لحظة ألم مررت بها وساندتني عند ضعفي والدتي العزيزة.

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين أخواتي و أخي .

إلى الدكتورالمشرف حفظه الله ورعاه الدكتور: امحمد يزير و إلى جميع أساتذة قسم التاريخ

إلى من كانوا لي رفيقات في رحلة العلم صديقاتي العزيزات : حنان و هنية .

وإلى كل من قدم النفس و النفيس من أجل هذا الوطن إلى مليون و نصف مليون شهيد.

إكرام خطوي

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات :

MALG: Minister de l’Armement et des liaisons Générales وتعني: وزارة التسليح و العلاقات العامة.

ALN: Armée de libération Nationale و تعني : جيش التحرير الوطني.

ANEP: Agence Nationale d’Edition et Publicité و تعني : الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار

CNRA : Conseil Nationale de la Révolution Algérienne و تعني : المجلس الوطني للثورة الجزائرية

EMG : Etat Major Général و تعني : هيئة الأركان العامة.

ج.ت.و : جبهة التحرير الوطني.

ص: صفحة

تر: ترجمة

تح: تحقيق

مج: مجلد

ع: عدد

ط: طبعة

تق: تقديم

ج : جزء

(د.د.ن) : دون دار النشر

(د.م.ن) : دون مكان النشر

(د.س.ن) : دون سنة النشر

مقدمة

مقدمة:

لم يكن إسترجاع السيادة الوطنية و الإستقلال بالأمر الهين بل كانت وفق ضوابط و تنظيمات قادتها الثورة الجزائرية هذه الأخيرة مرت بعدة مراحل و شهدت الكثير من الصعوبات جراء الاحتلال الفرنسي كخطي شال و موريس و العمليات الجهنمية لخنق الثورة و بإنعقاد مؤتمر الصومام و الذي إنبثق عنه قيادة جديدة تمثلت في مجلس وطني للثورة و لجنة التنسيق و التنفيذ و التي شهدت خلافات حادة بين أعضاؤها، كما مرت الحكومة المؤقتة بأزمات حادة مما أدى في النهاية إلى شللها كل هذا كان سببا في ظهور هيئة عسكرية و قيادة أطلق عليها إسم هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني و التي تعتبر النواة الضاربة لهذه الأخيرة.

أهمية الموضوع : تكمن في حقيقة موضوعية دور هيئة الأركان العامة في الثورة التحريرية.

أسباب إختيار الموضوع : و لعل إختياري لهذه الدراسة تعود إلى العوامل التالية :

- لتوفره على المادة العلمية
- من أجل الإطلاع و التعمق في مثل هذه المواضيع العسكرية
- الميول القوي لدراسة تاريخ الجزائر بصفة عامة و تاريخ الثورة التحريرية بصفة خاصة، خاصة أن ظهور هيئة الأركان العامة كان خلال فترة من أصعب فترات مراحل الثورة.
- إن إختياري لهذه الدراسة جاء لعدة إعتبارات كون هذه الهيئة لعبت دورا فعالا في الثورة التحريرية.
- تزويد مكتبة الكلية بمذكرات حول هذا الموضوع.
- **إشكالية الموضوع** : تمثلت إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي :

كيف كان ظهور هيئة الأركان العامة و ما أثرها في الثورة الجزائرية ؟ و التي تتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1. ماهي بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة ؟
2. فيما تتمثل الهيكلة التنظيمية لهيئة الأركان العامة ؟
3. ما هو الدور الذي لعبته هيئة الأركان العامة ؟ و كيف كانت علاقتها مع المؤسسات القيادية الأخرى؟

المنهج المتبع : إعتمدت في هذه الدراسة على :

المنهج الوصفي في وصف الوقائع و الأحداث التاريخية و المنهج التحليلي في تحليل الأحداث التاريخية الخاصة بهيئة الأركان.

حدود الدراسة : إن هذه الدراسة التي تناولتها تقع بين 1960 م و 1962 م كون هذه الفترة مثلت فترة حاسمة في تاريخ الجزائر حيث كانت البلاد في خضم حرب الإستقلال عن فرنسا.

الدراسات السابقة : درست حول هذه الدراسة العديد من المذكرات و التي إستفدت منها في إنجاز هذا العمل نذكر من بينها مذكرة ماجيستر لمحمد شبوب بعنوان اجتماع العقداء العشر 08/11 إلى 1959/12/16 و التي تناولت الحديث عن أسباب إنعقاد اجتماع العقداء العشر و كذلك إنعكاسات هذا الأخير على مسار الثورة و قد كان محل استفادتي من هذه الدراسة في ما يتعلق ببوادر تشكيل هيئة الأركان العامة خاصة اجتماع العقداء العشر و الذي كان له دور في نشأة هيئة الأركان و كذلك أطروحة دكتوراه لسهام ميلودي بعنوان علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني 1962/1958 و التي تطرقت إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة و أهداف نشأة قيادة الأركان و كذلك خلاف هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة إضافة إلى موقف قيادة الأركان من إتفاقيات إيفيان و قد استفدت من هذه الدراسة فيما يخص إستقالة هيئة الأركان العامة.

نقد المصادر و المراجع : إعتمدت في إنجاز دراستي هذه على مجموعة من المصادر و المراجع و التي تناولت الحديث عن هيئة الأركان العامة بطريقة أو أخرى و من أهم المصادر و المراجع نذكر منها :

- مصطفى بن عمر كتاب الطريق الشاق إلى الحرية و قد تناول الحديث عن اجتماع العقداء العشرة و المجلس الوطني للثورة إضافة إلى مراكز هيئة الأركان زد على ذلك الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان و كان محل استفادتي من هذا الكتاب في معرفة بوادر تشكيل هيئة الأركان العامة.
- كتاب محمد حربي بعنوان جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع و الذي تطرق إلى الحديث عن هيئة الأركان ضد لجنة الوزارية للحرب و الحكومة التونسية و خلافها مع الهيئة إضافة إلى استقالة هيئة الأركان وقد كان محل استفادتي منه في الجانب المتعلق بقضية الطيار الفرنسي.
- كتاب الثورة الجزائرية المصدر الرمز و المال لمحمد نقية و قد تناول الحديث عن علاقة هيئة الأركان العامة بالحكومة المؤقتة و قد استفدت منه في ما يتعلق بإجتماع زمورة المنعقد بتاريخ 25/24 جوان 1962.
- كتاب شرفي عاشور قاموس الثورة الجزائرية و الذي يتحدث عن الشخصيات الجزائرية من 1962/1959 و الذي ألهمنا بمعلومات مهمة عن أعضاء هيئة الأركان العامة.
- كتاب الثورة الجزائرية و مشكلة السلاح لوهيبة سعدي و الذي طرح مشكلة السلاح و جيش التحرير الوطني و كيفية إيصال السلاح لهذا الأخير و قد اعتمدت عليه في الجانب الخاص بمصالح هيئة الأركان العامة.
- كتاب عبد الله مقلاتي بعنوان العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية و الذي تناول الحديث عن اجتماع القادة العسكريين بتونس و المجلس الوطني للثورة و برنامجه أما محل إستفادتي من هذا الكتاب فكانت في ما يتعلق بالدور العسكري الذي لعبته هيئة الأركان العامة.

خطة البحث : و للإجابة على التساؤلات قمت بتقسيم بحثي إلى ثلاث فصول و خاتمة بالإضافة إلى بعض الملاحق و قائمة للبيبلوغرافيا و فهرس موضوعي و فهرس للملاحق.

- عنونت الفصل الأول بظروف تشكيل هيئة الأركان العامة و قسمته إلى مبحثين فجاء المبحث الأول بعنوان إرهاصات تشكيل هيئة الأركان تطرقت فيه إلى الحديث عن اجتماع العقداء العشرة بتونس أوت 1959 و المجلس الوطني للثورة 1960/1959، أما بالنسبة للمبحث الثاني الموسوم بعنوان مهام هيئة الأركان العامة و تحدثت فيه عن مصالح ومراكز هيئة الأركان.
- و فيما يخص الفصل الثاني فجاء تحت عنوان هياكل هيئة الأركان العامة و تم تقسيمه إلى مبحثين فالمبحث الأول حمل إسم التركيبة التنظيمية لهيئة الأركان و سلطت فيه الضوء عن عناصر القيادة لهيئة الأركان إضافة إلى الهيكل التنظيمية للهيئة، أما المبحث الثاني فكان عنوانه دور هيئة الأركان العامة وقد سلطت الضوء من خلال المطالب التي احتواها هذا الأخير عن النشاط العسكري لهيئة الأركان زد على ذلك موقف هيئة الأركان من المفاوضات.
- أما الفصل الثالث فجاء موسوما بعنوان تحديات و صعوبات هيئة الأركان العامة و تم تقسيمه إلى مبحثين فالمبحث الأول عنون بعلاقات هيئة الأركان بالمؤسسات السياسية و العسكرية و احتوى الحديث علاقة الهيئة مع اللجنة الوزاريةللحرب و الحكومة المؤقتة بالنسبة للمبحث الثاني فكان تحت عنوان عزل هيئة الركان العامة لأخصص الحديث في هذا المبحث عن إستقالة الهيئة و تحالف بن بلة و قيادة الأركان و أخيرا اجتماع زمورة.

ثم خاتمة لموضوعي بها أهم الإستنتاجات و مجموعة من الملاحق كانت مزيج بين الصور و الوثائق التي أفادت هذه الدراسة .

صعوبات البحث :

يواجه أي باحث جملة من الصعوبات و العراقيل أثناء إنجاز دراسته و من الصعوبات التي و

واجهتها في دراستي مايلي :

- اختلاف بعض الحقائق في الكتب مما جعلني أواجه صعوبات من أجل الحصول على المعلومات الصحيحة.
- كثرة المصادر و المراجع مما أدى إلى صعوبة التنسيق بينها.
- صعوبة التنقل إلى مكتبات و جامعات خارج الولاية.
- لكن مهما تحدثت عن الصعوبات و بفضل الأستاذ المشرف حفظه الله استطعت أن ألم بجوانب الموضوع و أن أوفق إلى حد ما.

الفصل الأول: ظروف تشكيل هيئة الأركان العامة

1. المبحث الأول: ارهاصات تشكيل هيئة الاركان العامة

- المطلب الأول : اجتماع العقداء العشرة بتونس 1959/08/11
- المطلب الثاني : المجلس الوطني للثورة ديسمبر 1959 جانفي 1960

2. المبحث الثاني : مهام هيئة الأركان العامة

- المطلب الأول : مصالح هيئة الأركان العامة
- المطلب الثاني : مراكز هيئة الأركان العامة

المبحث الأول: ارهاصات تشكيل هيئة الاركان العامة

قبل الحديث عن اجتماع العقداء العشرة بجب الإشارة إلى أن هذا الأخير يمثل النواة الأولى لتشكيل هيئة الأركان العامة و انبثق عنه بما يسمى المجلس الوطني للثورة الجزائرية و الذي يعتبر بوابة لهيئة الأركان العامة.

المطلب الأول: اجتماع العقداء العشرة في تونس

لقد شهدت الثورة في عامي 1958م و1959م مرحلتين متناقضتين تمثلتا في التدهور من جهة والتطور الكبير من جهة الى أخرى، اما التدهور فهو ما اصاب الوحدات المقاتلة على طول الحدود التونسية من جمود وما اعقب تشكيل الحكومة المؤقتة مباشرة من تعرضها لهذا الانقلاب العسكري الفاشل الذي قاده محمد العموري واصحابه، كما تزايد الضغط على هذه الأخيرة بسبب الهزات العنيفة والتي كان على راسها استقالة وزير الخارجية فيها الدكتور محمد الامين دباغين، اما التطور المشجع فهو ما ينتج من ذلك التظاهر على مستوى المؤسستين المذكورتين اذا كان لا يمكن قيادة الثورة أنذاك ان تترك الحبل على القارب فكان لزاما عليها ان تسارع الى معالجة الوضع العسكري والسياسي[1].

كما تزايد الضغط على الحكومة المؤقتة بسبب عجزها عن إيجاد الحلول للمشاكل التي خلفها ديغول للثورة وعلى رأسها صعوبة إدخال السلاح إلى الجزائر بسبب خطي شال وموريس، وتفاقمت مشاكل الحكومة باحتدام الصراع بين الباءات الثلاثة (عبد الحفيظ بوصوف، كريم بلقاسم، بن طوبال لخضر)، ممّا جعل عبد الحميد مهري يقول: "إنّ عدم فعالية الحكومة المؤقتة، أدى إلى انشغالها بحل الصراع بين الباءات الثلاثة، وامام هذا الوضع الذي آلت إليه وتصاعد الخلافات، بين

[1]محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، بئر مراد رايس، الجزائر، 2004، ص ص 413،414.

أعضاءها اضطرت الى تفويض الباءات بتحضير اجتماع للعسكريين للتحكيم في خلافات الحكومة المؤقتة[1].

عُرف هذا الاجتماع باجتماع العقداء العشرة[2]، والذي دام94 يوماً، ومنهم من قال 125يوما[3].انطلق الاجتماع في 1959/08/11م، بمقر المالق[4] الكائن في العمارة رقم 02 من شارع بارمانتي بتونس العاصمة[5] وظلّ مفتوحًا في شكل دورات دورية، كما كان اختيار عقد الاجتماع بتونس بحجة تآمر المتحدثين وحفاظًا على حياتهم، والاعتماد على وكلائهم ومعداتهم لحراسة وتأمين الاجتماع، رغم أن هدفهم الأساسي كان تأمين أمن حياتهم. اما سبب عقد الاجتماع في الخارج، وليس في الداخل، فيعود إلى الأسباب التي حدثت في العلاقات بين الدول الست المختلفة في الثورة الجزائرية، لأن لقاء بهذا الحجم يتطلب درجة عالية من التنسيق والتعاون، الذي كان غائبا في ذلك الوقت؛ باعتبارها انعكاسا طبيعيا لسياسية ديغول حيث تأثرت العلاقات بين الدول التاريخية في مختلف المجالات[6].

و قبل بداية الاجتماع اقترح يوسف بن خدة فكرة نقل الحكومة المؤقتة الى الداخل وتطوير برنامج وأهداف الثورة، لكن فكرته تمّ رفضها من طرف القادة العسكريون وخاصة عبد الحفيظ

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص38.

[2] أنظر الملحق رقم 01

[3] ابوبكر الصديق حميدي، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص197.

[4] (MALG) وزارة التسليح و الاتصالات العامة أنشئت سنة 1958 تحت رئاسة عبد الحفيظ بوصوف.للمزيد أنظر: دحو ولد قبايلية، بوصوف و المالغ، الوجه الخفي للثورة، تر: أحمد بوذراع، دار القصبة، الجزائر، 2022، ص22.

[5] مصطفى بن عمر، الطريق الشاق الى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص290.

[6] فاطمة شلالي، انعكاسات اجتماع العقداء العشرة على الثورة التحريرية (1959-1962)، (مذكرة ماستر)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة، جامعة الاغواط، الجزائر، 2023/2022، ص42.

بوصوف، لتظهر هنا الحقيقة وبأن ما تحدث عنه العقيد عميروش في رسالته عن الروح التي تحلى بها هؤلاء لم تكن مجرد أفكار بل هي واقع اتساق وراء القادة في الخارج[1].

لم يتخلف عن الاجتماع الا الولاية السادسة لكونها أصبحت بدون هيكلة وحضر الاجتماع بالنسبة للولايات كل من: عبيدي الحاج لخضر (الاوراس)، علي الكافي (قطاع قسنطينة)، يازورين السعيد (الولاية الثالثة)، دهيلس سليمان (الولاية الرابعة)، لطفي (القطاع الوهراني)[2].

كما حضر محمدي السعيد وهواري بومدين كممثلين لقيادتي العمليات العسكرية بالشرق والغرب، وكذلك ثلاثة وزراء وهم: عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، وكريم بلقاسم[3].

و هؤلاء العقداء العشرة كانوا كلّهم آنذاك خارج التراب الوطني دون استثناء، وكانت الأسباب الرئيسية التي استدعت ذلك الاجتماع الطارئ، تتلخص في:

- الصراع بين الجبهة وقيادات الداخل و القاعدة الشرقية.
- إعدام عقيد حادثة الكاف، وما أفرز عنه من آثار وخيمة في استبعاد الوحدات للقتال.
- تمرد وحدات القاعدة الشرقية والولاية الاولى[4].

انعقد الاجتماع في جو متوتر للغاية وذلك بسبب رغبة كل طرف في فرض آرائه الرامية الى تزّعم الثورة، واتضح جليا من تدخلات الحاضرين ان مفهوم السلطة الرئاسية كان غائبا في هذا الاجتماع و كل واحد منهم ينظر الى اي قرار او تدخل يتخذه الاخر بخوف وشك، وكأنه هجوم يستلزم جوابا و ردا حاسما، وظهر اول مثال على ذلك في الجلسة الاولى حينما دخل الباءات الثلاث

---

(1) عبد المالك صادق، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية (1954-1962)، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019/2018، ص346.

(2) مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص241.

(3) المصدر نفسه، ص242.

(4) الشاذلي بن الجديد، ملامح حياة (1929-1979)، ج1، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص147.

قاعة الاجتماع وأخذوا أماكنهم بين المجتمعين فسكت الجميع، الا ان العقيد لطفي خاطبهم قائلا:"في الحكومة ازمة انتم دعوتم القادة العسكريين لفضّ النزاع و هنا اعضاء من الحكومة هم في ذات الوقت قضاة وأطراف في النزاع،أسالكم عن مكانتكم هنا، اما ان تخرجوا وتتركونا نقوم بالتحكيم واما ان تقوموا باستدعاء كل اعضاء الحكومة المؤقتة"[1].

و على إثر ذلك غادر كريم بلقاسم القاعة بغضب وانفعال وتبعه بوصوف وبن طوبال لكن بعد اخذ ورد تم استدعاء هؤلاء للمشاركة، وكانت نقطة البدء في الاجتماع هي قضية استقالة الامين دباغين هنا رد الباءات:"بأنه لم يكن يحترم الاوامر ولا يمتثل للتعليمات بل لم يكن في مستوى مسؤولياته اننا نضع مشكلته بين ايديكم"[2].

كما طرح المجتمعون قضية مشروع مولود ايدير[3] وتأثيره على أداء جيش الحدود ثم التطرق الى الوضع العام لجيش الحدود التي كانت فيه الثورة بحاجة الى مثل هذه الطاقات بحيث تمت مسائلة اعضاء الحكومة الحاضرين بوصوف وبن طوبال وعلى رأسهم كريم بلقاسم وزير الحرب عن سبب حالة الفوضى فكان رد الثلاثي بأنهم حمّلوا المسؤولية لقادة الحدود خاصة الناحية الشرقية[4].

و كانت الولايات التي طالبت بتغيير في هرم القيادة السياسية في الخارج هي الولايات الاولى والثالثة و القاعدة الشرقية، اما الولايات المطالبة بالإبقاء على القيادة كما هي فهي الولايات الثانية

---

[1]محمد شبوب، «صفحات من مسار الثورة الجزائرية»، مجلة عصور، ع02، ديسمبر2012، ص391.

[2] المصدر نفسه، ص392.

[3]مخطط لبناء جيش نظامي على الحدود بقيادة الرائد ايدير مولود وكان معظم ضباط هذا الجيش ضباط فارون من الجيش الفرنسي. أنظر: نصيرة كلة، « طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية (1958-1960)»، مجلة الحكمة، ع09، 2017/02/02، ص04.

[4]منير صغيري، «تطور جيش الحدود من النشأة الى غاية ميلاد هيئة الأركان العامة (1957-1960)»،المجلة التاريخية الجزائرية، المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار، تلمسان، الجزائر، ع10، جوان 2023، ص646.

و الرابعة والخامسة[1]، وخلال الجلسات التي كان يشارك فيها فرحات عباس من حين لآخر قدّم كريم بلقاسم تقريرا حول اهم العمليات مخطط شال التي شنّها العدوّ على جيش التحرير الوطني منذ شهر فيفري 1959م، واضاف من جانبه وثيقة اخرى تتضمن عددا من الاجراءات والاساليب المقترحة على جيش تحرير الوطني والحكومة المؤقتة والتي تهدف الى استرجاع زمام الامور على الصعيدين العسكري والدبلوماسي[2].

كان للباءات الثلاث قوة التأثير في المداولات والقرارات بحكم تاريخيتهم ومسؤولياتهم في هرم السلطة[3]، كما يذكر محمد حربي بأن مدّة الاجتماع كانت 110يوما تخللها انقطاع لمدة 12يوما بسبب الخلافات بين المشاركين بعد ذلك استؤنف الاجتماع بفضل وساطة قادها كلا من:بن خدة و أوصديق و أوعمران ومبروك بلحسين. ومن جهة اخرى وقع كريم بلقاسم في الفخ الذي نصبه بنفسه، وسعى جاهدا ليتزعم الثورة، لكن تمت مواجهته من طرف العقداء اللذين تمسكوا بمواقفهم: العقيد لطفي، علي الكافي، هواري بومدين. واللذين كانوا يحظون بدعم خفي من بن طوبال وبوصوف مما اجبره على الخضوع للأمر الواقع[4]اما بالنسبة للقرارات التي توصل اليها العقداء في هذا الاجتماع فتمثلت في:

-ضرورة تعيين مجلس وطني جديد وتوجيه الدعوة الى الاعضاء لعقد الدورة الثالثة والتي تقرر ان تكون في طرابلس من اجل الحل النهائي للازمة[5].

---

[1] الشاذلي بن الجديد، المصدر السابق، ص158.

[2] مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص244.

[3]يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية (1962/1954)، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2009/2008،ص226.

[4]محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر، ط1،دار الكلمة، لبنان، 1983،ص206.

[5]محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2010/2009،ص59.

-اما عن التركيبة الجديدة للمجلس فقد اختلف العقداء حولها إذ أراد كريم بلقاسم ضمّ ضباط فارين من الجيش الفرنسي الى تشكيلة المجلس لكن الاخرين رفضوا.

-واختارت الجماعات المتصارعة الاعضاء الجدد من العسكريين في غالبيتهم حيث استطاع بومدين ان يلحق بتشكيلة المجلس بعض ضباط جيش الحدود الموالين له كالطاهر زبيري وعمار رجاي.

-ومن قرارات المجتمع ايضا ضرورة تعيين قيادة جديدة وإعادة تنظيم الجيش كما ألحّ العقداء على ضرورة وضع برنامج وقوانين اساسية للثورة[1].

-قرّر العشرة تنظيم عدد من العمليات المسلحة داخل الوطن وهكذا عرفت الجزائر العاصمة وعدد آخر من المدن الكبرى استئناف العمليات الفدائية وتم تنصيب الكمائن لقوافل العدوّ ودورياته في مناطق متفرقة من المدن[2].

-كما تم الاتفاق على الشروع في الاتصالات استعدادا للمفاوضات الرسمية مع الحكومة التونسية[3].

-كما تمت الدعوة الى ضرورة الحذر من سياسة ديغول خاصة ذلك الخطاب التاريخي الذي ألقاه في 19 ديسمبر 1959م، والذي كان يهدف من وراءه الى زعزعة الثقة في نفوس المجاهدين ودعا كذلك الى ضرورة مناقشة مشكلة التصفيات والتعذيب داخل الجيش التحرير الوطني[4].

---

[1]محمد شبوب، (اجتماع العقداء العشرة)، المرجع السابق، ص61.

[2]مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص245.

[3] المصدر نفسه، ص246.

[4]محمد شبوب، صفحات من مسار الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص397.

كان اجتماع العقداء العشرة بمثابة لجنة تحضيرية لانعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة[1] وانطلاقا من القرارات التي توصل إليها نجد ان الهدف منها كان يتمثل في وضع حد لتلك الصعوبات و العراقيل التي تعرضت لها الثورة داخليا و ذلك من خلال إعادتها الى مسارها الصحيح.[2]

اما المآخذ التي سجّلت على اجتماع العقداء انه اخذ على عاتقه تعديل المؤسسات الثورة دون الرجوع الى الهيئات المكلفة بذلك و هو ما يعني ان ما قام به العشرة تجاوز اذ ما قورن بالعمل الذي قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي أعطت لنفسها حق تشكيل الحكومة المؤقتة[3].

و اذا كان هذا الاجتماع قد عرف انتقادات لاذعة وجهها البعض من العقداء العسكريين الى الباءات الثلاثة بأن الحكومة التي هم وزراء فيها لا تعطي الجانب العسكري ما يستحق من العناية والاهتمام عندما أهملت أمر الوحدات المقاتلة فلم تقدم لها الوسائل الضرورية لمواصلة القتال فإن ردّ هذا الثلاثي كان وجيها عندما حمل قادة الجيش في الحدود المسؤولية الكبيرة عن هذا التسيب والجمود بسبب ذلك الوضع المزري الذي تتخبط فيه[4].

و من بين الانتقادات ايضا موضوع تكوين الحكومة المؤقتة بسبب تشكيلتها التي ضمت بعض العناصر التي لم تحظى بالموافقة الجماعية فقد كان عباس مثلا رئيس هذه الحكومة محلا لهذه الانتقادات بدعوى انه كان لا يؤمن بسياسة ثورية قبل هذا الوقت وقد اراد البعض ان يستفيد من هذه الانتقادات التي وجهت لهذا الاخير بأنه ليس من مفجري الثورة عندئذ طالب البعض باستقالته

---

[1] فاطمة شلالي، المرجع السابق، ص49.

[2] محمد شبوب، (اجتماع العقداء العشرة)، المرجع السابق، ص62.

[3] محمد العربي الزبيري، مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة 01 نوفمبر، 2007، ص158.

[4] محمد زروال، المصدر السابق، ص418.

فرشح كريم بلقاسم نفسه لرئاستها ولكن البعض الاخر عرض ذلك لكونه متخوفين من ان يقعوا في قبضة الحكم وكان بوصوف وبن طوبال يريان انهما عسكريان ككريم بلقاسم ولكن وزنه الثوري اثقل من وزنهما بوصفه احد الستة التاريخية[1].

المطلب الثاني: المجلس الوطني للثورة ديسمبر 1959 جانفي 1960

صادق العقداء العشرة خلال الثلث الاول من نوفمبر 1959م على قائمة مجلس الثورة الذي يضم 50 عضو اغلبيتهم المطلقة بحكم المنصب باعتبارهم اعضاء في مجالس الولايات او اتحاديات الجبهة بفرنسا وكل من تونس والمغرب فضلا عن اعضاء هيئة الاركان وقائدي الحدود الشرقية والغربية وقد سقطت من القائمة اسماء بارزة نذكر منها:

- الدكتور محمد الامين دباغين وزيرا للخارجية.
- محمد محمود الشريف وزير التسليح والتموين.
- احمد توفيق المدني والذي تم تعويضه بالشيخ محمد خير الدين من ممثلي الحكومة المؤقتة بالمغرب[2].

و في أواخر شهر ديسمبر 1959م إلتام شمل اعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس الغرب وعقدوا مؤتمرهم الثالث في 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م[3].

أبدت الحكومة الليبية وجميع المسؤولين استعدادهم الكامل لاحتضان ذلك اللقاء الهام الذي جمع كامل الهيئات كما دعم عبد الحفيظ بوصوف الفريق المتواجد بطرابلس بمجموعة ثانية من

---

[1] المصدر نفسه، ص419.

[2] محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص480.

[3] بن فضة حورية، «دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956-1959) »، مجلة تاريخ المغرب العربي، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله،مج9، ع02، 2023، ص107.

مختلف الاختصاصات واقام جميع المؤتمرين بمنزل المهري الذي اخلى من كامل النزلاء باستثناء رجل وزوجته من ذوي الاختصاص في علم اصول السلالات[1].

كان جدول اعمال الدورة يتضمن نقطتين اساسيتين هما:

- برنامج عمل المرحلة القادمة.
- القوانين الاساسية لجبهة التحرير الوطني والمؤسسات الانتقالية(مجلس الثورة جيش التحرير).

و بعد مناقشة النقطتين والمصادقة عليهما بدأت معركة الكواليس لتعيين الهيئات القيادية على مستوى الحكومة والجيش[2].

درس اعضاء المجلس المشاكل التي تواجهها الثورة وما يجب عمله في المستقبل وبرزت رغبة قوية من كريم بلقاسم في الاستيلاء على رئاسة الحكومة كما تشكلت لجنة ثلاثية ضمت كلا من محمد السعيد وهواري بومدين وسعد دحلب وذلك للإشراف على المشاورات اللازمة لتشكيل الحكومة واقتراح الوزراء وبعد ان استمع المجلس للبيانات المتعلقة بنشاط الحكومة ان صرف الى بحث الوضعية العسكرية.

كما درس وضعية الشعب وكان النقاش حادا بين الاعضاء ودار حول: تغيير الحكومة وتوحيد اركان الجيش واقترح سعد دحلب ان يكون محمد السعيد عضوا في الحكومة واقترح على الكريم ان يتولى الشؤون الخارجية[3] ويقول سعد دحلب بخصوص كريم بلقاسم لم يكن يشك في ترقيته الى

---

[1]مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 247

[2]محمد عباس، االمرجع السابق، ص 481.

[3]بن فضة حورية، المرجع السابق، ص108.

الرئاسة فقد قام بحملة كبيرة لهذا الغرض وكان أغلبية المؤتمرين يعطون اسم كريم مع انه يبدو جليا انهم يفعلون ذلك على محض[1].

توّصل المجلس الوطني للثورة الى قرارات[2] تمثلت في تكثيف العمليات العسكرية والرجوع الاطارات الى الجزائر ومضاعفة الاعانة المالية للولايات لكن لم يطبق قرار رجوع الاطارات الى الجزائر كليا فالبعض منهم طبقه فتمكن من اختراق الحاجز المكهرب مثل احمد بن الشريف وطاهر الزبيري والبعض الاخر طبقه ايضا لكنه استشهد في اشتباك وقع مع العدو بعد الاختراق مثل العقيد لطفي والرائد فرّاج اللذين سقطا في ميدان الشرق جنوب بشار يوم 27 مارس 1960م[3].

اضافة الى إنشاء قيادة عسكرية جديدة ومطالبة ضباط الخارج بالالتصاق بالثورة وهذه القيادة هي اللجنة الوزارية للحرب[4] وتضم كلا من كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ووضع نظام جديد لجيش التحرير الوطني وتأسيسه هيئة أركان عامة لجيش التحرير الوطني[5].

كما تم الاتفاق على تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(التشكيلة الثانية)برئاسة فرحات عباس[6]، كما طلب المجلس من الحكومة ان تواصل مساعيها نحو بناء الوحدة المغاربية

---

[1]هدى مغراوي، الولاية الأولى وعلاقتها بالولايات الأخرى، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2021-2022، ص351.

[2] أنظر الملحق رقم :02

[3]بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر ومعالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012، ص319.

[4] أنظر الملحق رقم : 03

[5]مريم بن الصغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص105.

[6]بوشيبة مختار، «دور العقيد هواري بومدين في تأسيس هيئة الأركان العامة»، مجلة اول نوفمبر، ع174، الجزائر، جويلية2010، ص113.

بدون المساس بحسن العلاقات مع البلدان العربية وطالب ايضا البلدان العربية بحث مواطنيهم على مغادرة الجيش الفرنسي[1].

كما تقرر ايضا توسيع العمل المسلح على أكثر من نطاق داخل الجزائر وداخل التراب الفرنسي وتم الاتفاق على ان تكون قاعدة المفاوضات هي مبدأ تقرير المصير بإشراف من هيئة الامم المتحدة وإعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الوطني للثورة[2]. وكذلك اتخذ المجلس مجموعة من القرارات الرامية إلى جعل الاجهزة النظامية للثورة تتلاءم مع الاوضاع الجديدة[3].

ان المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعد انتهاء اشغاله قد اعتمد الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية السالفة الذكر كما يلي:

- رئيس مجلس الوزراء: فرحات عباس.
- وزير الخارجية: كريم بلقاسم.
- وزير الدولة: حسين آيت احمد، رابح بطاط، محمد بوضياف، محمد خيضر، سعيد محمدي.
- وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية: عبد الحميد مهري.
- وزير السلاح والمواصلات العامة: عبد الحفيظ بوصوف.
- وزير الاخبار: محمد يزيد.
- وزير الداخلية: لخضر بن طوبال[4]

---

[1] بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص320.

[2] مريم بن الصغير، المرجع السابق، ص106.

[3] محمد شبوب، (اجتماع العقداء العشرة)، المرجع السابق، ص65.

[4] جريدة المجاهد، جبهة التحرير الوطني الجزائري، الجزائر، ع60، 25 جانفي 1960، ص 07.

المبحث الثاني: مهام هيئة الاركان العامة

المطلب الأول: مصالح هيئة الاركان العامة

جمعت هيئة الاركان العامة بين القاعدتين الشرقية و الغربية وكان لها الاثر البالغ في حسن التسيير بين هاتين الجبهتين[1] فقامت بسن قوانين صارمة وهذا لتنظيم الجانب العسكري وذلك عن طريق مصالحها[2]:

1. مصلحة التسليح والتموين العام:

قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في دورتها أفريل 1918بإحداث دوائر مثل: القوات المسلحة والداخلية من اجل الحصول على الاسلحة وكذلك دائرة التسليح والتمويل العام وهذه المصلحة حلّت محل المصالح الامتدادية الموجودة.

و عين على رأسها العقيد اوعمران وأنشأت كذلك قيادتان مدنيتان للجيش إحداهما في الشرق وعلى رأسهم حمدي السعيد والاخرى في الغرب ويسيرها هواري بومدين وكانت مهمة هذه المصلحة تتمثل في تمويل هاتين القيادتين بجميع الوسائل وكانت مكلفة كذلك بضمان تمويل الجالية الجزائرية اللاجئة في التراب التونسي[3]. قبل تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958م

---

(1) أنظر الملحق رقم : 04.

(2)رحيمة عولمي، هيئة الاركان العامة 1960 -1962م، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم انسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة العربي التبسي، 2022-2023م، ص76.

(3)عبد المجيد بوزبيد، الامداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي...، ط2، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص56.

كانت عملية جمع الاسلحة تتم بطريقة فوضوية ولكن بعد إنشاء تلك المصلحة وعلى رأسها بوصوف قضى على تلك الفوضى[1].

بعد الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة اصبحت مصلحة التسليح والتمويل العام تسمى وزارة التسليح والتمويل العام وتولاها محمود الشريف فتولى بذلك مسؤوليات مهمه تمثلت اساسا في شراء السلاح وادخاله الى الداخل بطرق مختلفة و رغم المجهودات التي قام بها هذا الاخير فقط تمكن من اقتناء شحنات جديدة في الشرق وتوسيع القواعد الموجودة وتدعيم وسائل النقل وإنشاء ورشات الإصلاح وصيانة السيارات الا انه في جانفي 1960م وبعد تعديل طارئ على الحكومة المؤقتة أنهيت مهامه كوزير للتسليح والتمويل العام وأسندت هذه المهمة لعبد الحفيظ بوصوف[2] الذي كان وزير مواصلات والاتصالات العامة في التشكيلة الاولى للحكومة فأضيفت الى وزارة التسليح والاتصالات العامة وشملت ثلاث مديريات:

- مديرية التسليح
- مديرية الادارة
- مديرية التمويل العام

و عقدت الوزارة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف اجتماعا شارك فيه مصطفى بن عودة وبعض المجاهدين مثل بوداود منصور والشارف والمدعو بالسي مهدي وكان الهدف منه التنسيق في توزيع الاسلحة والحصول عليها[3].

2. مصلحة الصحة:

[1] وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 2019، ص49

[2] خيثر الصافي، «جهود وزارة التسليح والاتصالات العامة في تسليح الثورة»، مجلة الحوار الفكري، جامعة ادرار، ع14، ديسمبر 2017، ص379

[3] وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص51.

تتشكل المصلحة الصحية من ممرض يرقد في عين المكان والطبيب هو الدكتور معمري والذي يفحص بانتظام كل المرضى مرة كل 15 يوما ويصف لهم الادوية اللازمة التي يطبقها الممرض[1] كما تتمثل مهمة هذه المصلحة في علاج جنود جيش التحرير الوطني والمواطنين وإرسال الجرحى في الحالات الاستعجالية الخطيرة الى خارج القاعدة منها المركز شبه الطبي التابع لجيش التحرير.

3. مصلحة التدريب:

تعد على رأس المصالح الاخرى ونالت اهتمام القادة حيث تركزت على تلقين المجاهدين فقد أنشات في جبالها ووديانها مراكز تدريب محصنة واستمرت هذه المراكز في عملها الى غاية الاستقلال.

4. مصلحة المحاكم العسكرية:

تهدف هذه المحاكم الى النظر في القضايا والمخالفات التي يرتكبها الجنود او بعض المواطنين والتي تمس بأمن ومصلحة الثورة[2].

5. مصلحة الاستعلامات والاتصالات:

تهتم باستهداف اتصال مستمر بين القسم والفرقة المجاورة له مع تكوين مراكز ومخابئ بين كل فرقة وقسم، حتى يسهل عملية اتصال والتنقل كما يقوم المكلف بالاتصالات بتنظيم المسبلين وإعطائهم وظائف مختلفة لأدائها، اما المكلف بالاستعلامات فيعمل على إبراز منابع العدو واعوانه

---

[1] عبد الحميد بوزبيد، المصدر السابق، ص188

[2] محفوظ سعد الله، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة الجيش، ع364، وزارة الدفاع الوطنية، الجزائر، نوفمبر1993، ص40.

وهو الذي يحدد مكانه ويكون على اتصال دائما مع الفئات الشعبية حتى يتسنى له الاطلاع على جميع الأمور[1]، اما مساعد الاستعلامات والاتصالات فيعتبر دوره احد عناصر هيئة اركان حرب الكتيبة اذ يراقب العرفاء الاولون وكل ما يتعلق بالاستعلامات والاتصالات وتتطلب هذه المهمة الحذر والدقة قبل الشروع في صياغة التقارير وتقديمها الى الضابط الاول النائب بالفيلق تحت اشراف قائد الكتيبة[2]، وقد تكونت هذه الهيئة في ديسمبر 1958م[3]، واصبحت تابعة لوزارة التسليح والمواصلات العامة[4] ومن هاتين المصلحتين تكونت مديريتان هما: مديرية الوثائق والاخبار،ومديرية اليقظة ومحاربة الجوسسة، ولم يطرح اي تغيير على هاتين الاخيرتين حتى استرجاع السيادة الوطنية[5].

6. المركز التقني لهيئة الاركان العامة:

اسندت اليه المهام الخاصة و المتعلقة بجيش التحرير الوطني وقد ظل قائما الى غاية الاستقلال وحاول ضبط حاجيته وكان تحت اشراف بلوصيف وكمال عبد الرحيم ومحمد بوتلة والطاهر بوعرفة وابراهيم العيدي[6].

المطلب الثاني: مراكز هيئة الاركان العامة

---

[1]سوالم نسيمة، الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة 1960 –1962م، (مذكرة ماستر)،قالمة، الجزائر، 2013 –2014، ص31.

[2]الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات الرائد طاهر سعيداني، دار الامة، الجزائر، 2001، ص58

[3]المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، التسليح والمواصلات اثناء الثورة التحريرية 1956 –1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001، ص75

[4]سوالم نسيمة، المرجع السابق، ص33

[5]المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر، (التسليح والمواصلات...)، ص76.

[6]رحيمة عولمي، المرجع السابق، ص77

- ✓ **مركز وجدة:** كان هذا المركز يشمل مستشفى سعته 100 سرير قال العقيد محمد بوخروبة :"يجب توسيعه بـ100 سرير أخرى"، وكان هذا المركز عبارة عن قاعدة مركزية هامة للتموين وكان بها مركز للأدوية وقصابة ومركز صناعة الملابس (من التبان الى بذلة الجندي وكذا صناعةالأحذية...الخ)، وبه كذلك مركز صناعة الاسنان الاصطناعية للجنود[1].

أصبح بعد سنة 1958م مقرا للجنة العمليات العسكرية الغربية ثم مقرا لقيادة هيئة الاركان العامة سنة 1960م ويضم المراكز التالية:

- ✓ مركز جنان عبد الله ديدي المختص في استعمال الأسلحة.
- ✓ مركز جنان السواحي محمد الخاص بصناعة المتفجرات.
- ✓ مركز جنان مسواق لتخزين القنابل.
- ✓ مركز جنان المنصوري خاص بالتمويل.
- ✓ **مركز دار محمد ولد الحاج:** وكان هذا الاخير من جنسية مغربية أهدى مزرعته لجيش التحرير الوطني وتكفّل بإسكان المجاهدين وإيواء الجرحى.
- ✓ **مركز الزاوية:** يقع في جبل تافوغلت قرب بركان ومهمته التكوين السريع على استعمال التكتيك العسكري.
- ✓ **مركز اولاد برتيلو:** يتكفل بالجرحى قبل نقلهم الى مركز وجدة الرئيسي[2].

---

[1]شاوش حباسي، «من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة»، مجلة الدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع02، جامعه الجزائر، 2002، ص292.

[2]سعيدي مزيان، «جيش التحرير الوطني تطوره و معالم من استراتيجيه العسكرية»، مجلة المصداقية، ع1، المدرسة العسكرية العليا للإعلام والاتصال، سيدي فرج، الجزائر، 11 ديسمبر 2019،، ص180.

- ✓ **مركز بوصافي**: يبعد عن مدينة العرائش بحوالي 10 كلم بدأ في نشاطه تحت إشراف قيادة المديرية العامة للتدريب في جويلية 1959م، عرف عدة تخصصات مثل: التدريب المشترك القاعدي والتكوين الطبي بعد ان تدعم بإطارات بالصحة وتمريض بالعرائش[1].
- ✓ **مركز الناظور**: مخصص للأسلحة والتمويل.
- ✓ **مركز طنجة**: لاستقبال الأسلحة وذخيرتها الحربية وتخزينها ونقلها للحدود الجزائرية[2].
- ✓ **مركز العربي بن مهيدي او القاعدة(BBM15)**:مقر قيادة الحدود للمنطقةالشمالية ومختلف مصالح الثورة و العلاج والتمريض وتمويل والتكوين والامن[3].
- ✓ **مركز الرباط للتمويل العام**:بالذخيرةالحربية[4].
- ✓ **مركز الكبداني**: يعد اول مركز للتدريب على استعمال الأسلحة القادمة عبر شبكة التهريب من اوروبا والشرق الاوسط ويقع في منطقه الريف المغربي ثم توسيعه سنة 1961م بسبب الاكتظاظ نتيجة لتدفق الاسلحة وعملية التجنيد المستمر.
- ✓ **مركز زغنغن**: تأسس سنة 1961م لتلبية احتياجات جيش التحرير وفتح تخصصات جديدة وحوّلت الى هذا المركز كامل الوسائل والمعدات والاطارات العاملة [5].
- ✓ **مركز أنواضر**:أنشئ في 1961م يقع بين مدينتي الناظور ومليلة الواقعة تحت الاحتلال الاسباني بالقرب من الساحل الامر الذي دفع بقيادة الثورة إلى تخصيصه لتكوين الجارة[6].

---

[1]طاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954– 1962م، دار الامة، الجزائر، 2015، ص319.

[2]طاهر جبلي، «القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الجبهة الغربية خلال الثورة الجزائرية»، مجلة الحكمة، مج1، ع02، جوان 2013، ص108.

[3]حياة بوشقيق، العلاقات الجزائرية المغربية خلال مرحلة النظام المشترك 1959 –1956م، دورية كان التاريخية، ع54، تلمسان، ديسمبر2021، ص177.

[4]الطاهر جبلي، (القواعد الخلفية ...)، المرجع السابق، ص109.

[5] أنظر الملحق رقم : 05.

[6] الطاهر جبلي، (الامداد بالسلاح...)، المرجع السابق، ص320.

و حول هذا الموضوع يؤكد الدكتور يوسف مناصرية بأن تعداد جيش التحرير الاجمالي مع منتصف 1960م على الحدود الغربية بلغ 6100 مجاهد يملكون 6850 قطعة سلاح، كما توصل الى بناء مراكز تدريبية متفوقة بلغ عدد قوتها 1350 مجاهد توزعت وفق استراتيجية محكمة وبذلك فإن مركز قيادة والمديرية العامة للتدريب موجودتان بمركز الكبداني للتدريب وكان به 500 مجاهد منهم 200 مجاهد كانوا في تردد مستمر على قاعدة بوعرفة ويلي مركز الكبداني مركز التدريب بالعرائش الذي ضم 600 مجاهد ثم مركز التدريب بركان الذي ضم 250 مجاهد ويضيف ايضا بأن عدد المجاهدين المتمركزين في الشمال الشرقي بلغ حوالي 2490 مجاهدا موزعين كالاتي: 1960 في منطقة العمليات التي كان بها 11 كتيبة وبها مركز قيادة وعشر مجاهدين مكلفون باجتياز السد الشائك المكهرب و 200 مجاهد كانوا يعرفون فيما سبق بالزبيريين و 250 مجاهد موزعين على مراكز القيادة والمركز المعروف بـ(SOEMG) و (CITT)و قواعد وجدة و 150 مجاهد موزعين على قاعدتي الناظور والزيو و650 مجاهد من جنوب المقاطعات الاحتياطيين ويبدو ان هذا العدد ارتفع الى 730 مجاهد[1]

[1] المرجع نفسه، ص321.

الفصل الثاني: هياكل هيئة الأركان العامة

1. المبحث الأول : التركيبة التنظيمية لهيئة الأركان

- المطلب الأول : عناصر القيادة لهيئة الأركان
- المطلب الثاني : الهيكلة التنظيمية لهيئة الأركان

2. المبحث الثاني : دور هيئة الأركان العامة

- المطلب الأول : النشاط العسكري لهيئة الأركان
- المطلب الثاني : موقف هيئة الأركان من المفاوضات

المبحث الأول : الهيكلة التنظيمية لهيئة الأركان العامة

اعتمدت هيئة الأركان العامة خلال مسيرتها على مخطط تنظيمي فضمت كلا من : هواري بومدين قائدا بمساعدة كلا من علي منجلي و قايد احمد بتسيير هذه الأخيرة فكان لها دور فعال في تسيير الثورة إلى غاية الإستقلال.

المطلب الأول : عناصر القيادة لهيئة الأركان العامة

هواري بومدين [1]:ولد محمد ابراهيم بوخروبة المدعو هواري بومدين في 23اوت 1923 [2]بهليوبوليس قرب مدينة قالمة بالشرق الجزائري [3]تتلمذ بالمرحلة الابتدائية بالمدرسة الفرنسية محمد عبدو حاليا كما تابع دراسته بالمعهد الكتاني بقسنطينة و اكمل دراسته بالقاهرة سنة 1951و انتسب اولا بالازهر الشريف ثم التحق بالثانوية الخديوية و حول بعد ذلك الى الثانوية السعيدية دائما بالقاهرة باعتبار ان اللغة الثانية بها هي الفرنسية[4]

قسم وقته بين الدراسة و النضال السياسي حيث كان منخرطا في حزب الشعب الجزائري و كان يعمل ضمن مكتب المغرب العربي الكبير و الذي ارسله الى بغداد ليدرس في الكلية الحربية و كان الاول في دفعته[5] التحق هواري بومدين بالثورة المسلحة في اوائل سنة 1955ضمن ثلة من الطلبة[6]

اختير في سنة 1957 قائدا عاما للولاية الخامسة و عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية و في بداية 1960تمت ترقيته الى منصب قائد الاركان العامة لجيش التحرير الوطني و انتقل الى الشرق

---

(1) أنظر الملحق رقم : 06.

(2) بيجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1996-1988 ، تر: صباح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا، 2012، ص40

(3) رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر ، 2009، ص129

(4) محمد صالح شيروف، هواري بومدين رحلة أمل و إغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص07

(5) يحي أبو زكرياء، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ، دار ناشري، 2003، ص24

(6) محمد الصالح شيروف، المصدر السابق، ص08

الجزائري على الحدود الجزائرية التونسية و بالتحديد في غاردماو[1] و اظهر بومدين في هذا المنصب خصالا جمة كقائد و منسق[2] وفي هذا الصدد يقول لخضر بن طوبال :«انني كنت اول من وافق بلا تحفظ على تعيين بومدين على راس قيادة الاركان العامة اما عبد الحفيظ بوصوف فقد ابدى شيئا من التحفظ عليه اما كريم بلقاسم فقد عارض ذلك التعيين و لكننا نحن الاثنين تغلبنا عليه و بذلك تم الاجماع على تعيين بومدين رئيسا للاركان العامة »[3] كان نائبا لرئيس ووزير الدفاع بعد انقلاب 19 جوان 1965 و تولى رئاسة مجلس الثورة و الحكومة انتخب رئيسا للجمهورية يوم 10 ديسمبر 1976و توفي في 27ديسمبر 1978[4]

علي منجلي[5] :من مواليد عزابة بولاية سكيكدة في السابع من ديسمبر 1922 التحق بحزب الشعب سنة 1942و شارك في الانتخابات البلدية في نفس السنة و فاز بمنصبه و سجن بسبب نشاطه عقب احداث الثامن من ماي 1945 [6]

كان اثناء ازمة الحزب اقرب الى المركزيين و قد شارك في مؤتمرهم المنعقد بالعاصمة في اوت 1954 التحق بجبهة التحرير غداة احداث اوت 1955 [7]و بعد مؤتمر الصومام اصبح عضوا بالولاية الثانية و عين اول قائد لاول كتيبة لجيش التحرير الوطني بالولاية التاريخية الثانية و قاد اكبر معركة في الولاية التاريخية الثانية و هي معركة عين القصبة بمليلة سنة 1957و في مارس 1959اصبح

---

(1) تنتمي إداريا لولاية سوق الأربعاء(جندوبة حاليا) بالشمال الغربي التونسي تحدها شمالا معتمدية فرنانة و غربا القطر الجزائري و جنوبا ولاية الكاف و شرقا معتمدية سوق الأربعاء. للمزيد أنظر: محمد غماري، غار الدماء، قاعدة خلفية للثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، ط1، الشركة التونسية للنشر، 2019، ص31

(2) محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات و خطب ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، ص90

(3) محمد زروال، مصدر سابق، ص52

(4) سعد بن بشير عمامرة ، مسيرة حياة روؤساء الجزائر و حكوماتها 1962 – 1998، دار هومة، الوادي، 2013، ص15

(5) أنظر الملحق رقم : 07

(6) عمار بومايدة، بومدين و الآخرون ما قاله و ما أثبتته الأيام ، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة ، الجزائر ، 2008، ص16

(7) محمد عباس، رواد الوطنية ، دار هومة، الجزائر، 2005، ص481

النائب العام لدى المحكمة العسكرية التي يتراسها العقيد بومدين و التي مثل امامها المتهمون بالمؤامرة المسماة بمؤامرة العقداء[1] اصبح احد مساعدي هواري بومدين في هيئة الاركان العامة[2] اذ يقول عنه لخضر بن طوبال:«قيادة الاركان هي علي منجلي و منجلي هو قيادة الاركان و من يذهب غير ذلك فهو جاهل بما يدور في قيادة الاركان»[3]

اصبح غداة الاستقلال نائبا لرئيس المجلس الوطني و بعد حركة 19جوان 1965تم تعيينه عضوا في مجلس الثورة لكنه انسحب منه بعد فترة وجيزة [4] و هذا بسبب خلاف جرى بينه و بين قايد احمد حول مشروع ميزانية 1967و اثر هذا الخلاف الذي ايد فيه بومدين وزيره للمالية فضل منجلي العودة الى عزابة لرعاية الاطفال و التفرغ للاعمال الخيرية و توفي في 14افريل 1998[5]

قائد احمد [6] :المسمى المقدم سليمان ولد في 17 مارس 1921بتيارت تلقى تعليمه الابتدائي بمدرسة الاهالي بعين الكرمة بمنطقة تيارت اعتبر عضوا فعالا في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المتواجد فرعه بتيارت حينها[7] يقول عنه لخضر بورقعة :«و لايفوتني ان اقدم جملة من الملاحظات المتعلقة بقايد احمد الانسان و القائد كان صريحا و صادقا الى جانب ذكاء ووقار ورجولة و حزم شديد يعرف ما يريد و يعبر عن ارائه بشجاعة ووضوح» [8]كان من بين

---

(1) في 20 فيفري 1959 حكمت المحكمة العسكرية للثورة الجزائرية على كل من : محمد لعموري، أحمد نواورة، محمد عواشرية، مصطفى لكحل. حكما بالإعدام تحت طائلة تهم كثيرة . للمزيد أنظر : عبد المالك الصادق، « مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية 1958 –1959 »، مدارات تاريخية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ع5 ، مارس 2020 ، ص329

(2) المجلس الأعلى للغة العربية، الموسوعة الجزائرية، الأعلام ، مج2 ، دار بهاء، الجزائر، ص252

(3) حميد لعدايسية، « القائد الجزائري الذي تعرض للإغتيال عدة مرات، العقيد علي منجلي في أسمى إستشراقاته التاريخية »، مقال منشور بصحيفة رأي اليوم ، 26 أفريل 2018

(4) عمار بومايدة ، المصدر السابق ص17

(5) محمد عباس ، مرجع سابق ، ص419

(6) أنظر الملحق رقم : 08.

(7) عبد القادر مرجاني، « أحمد قايد من رواد الحركة الوطنية بمنطقة تيارت »، مجلة الإنسان و المجال ، جامعة إبن خلدون، تيارت، ع7 ، جوان 2018، ص34

(8) لخضر بورقعة، شاهد على إغتيال الثورة، ط2 ، دار الحكمة، 2000 ، ص102

المؤسسين للجنة الشباب على المستوى الوطني سنة 1948تحت اشراف فرحات عباس [1]و في بداية 1956التحق بالجبال في الولاية الخامسة في ناحية بشار و اصبح في سنة 1958من شهر ماي مقدما و عضو مجلس الولاية الخامسة[2]

اصبح عضو في المجلس الوطني للثورة سنة 1959و احد معاوني العقيد هواري بومدين في هيئة الاركان العامة كما شارك في مفاوضات ايفيان الاولى من 20 ماي الى 13جوان 1961 [3]احد اعضاء الجمعية التاسيسية للجمهورية الجزائرية ثم بالمجلس الوطني التاسيسي بصفته نائبا عن تيارت في انتخابات سبتمبر 1962 كما تم تعيينه رئيسا لجمعية الشؤون الخارجية و الاعلام في المؤوسسة التشريعية وفي 18سبتمبر 1963عين وزيرا للسياحة و دام وجوده في هذا المنصب مدة سنة فقط [4]

اصبح عضو مجلس قيادة الثورة بعد الاطاحة باحمد بن بلة و بعد فترة وجيزة عين وزيرا للمال و التخطيط و بعد المحاولة التي قام بها طاهر زبيري في سنة 1967عين على راس جهاز حزب جبهة التحرير الوطني و توفي سنة 1987[5]

الرائد عز الدين زراري :التحق بصفوف الثورة في 1955تعرض خلال انخراطه الى مجموعة من الوصايات و تم خلالها القاء القبض عليه سنة 1956سجن لمدة ثلاثة اشهر ثم استطاع الفرار و عين قائدا على الولاية الرابعة و تقلد عدة مناصب منها عضو المجلس الوطني للثورة وعضو في هيئة

---

(1) عبد القادر مرجاني، المرجع السابق، ص37

(2) رضا مالك، الجزائر في إيفيان، المفاوضات السرية ، 1956 -1962 ، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، ط1، لبنان، 2003، ص375

(3) المصدر نفسه، ص376

(4) عبد القادر مرجاني، المرجع السابق، ص42

(5) رضا مالك، المصدر السابق، ص377

الاركان العامة كما انه تواصل مع الحكومة المؤقتة خاصة في صراعها مع هيئة الاركان فاستعانت به في ذلك الحوار للتفاوض مع الهيئة التنفيذية المؤقتة و هذا لايجاد حل للاعمال الارهابية[1]

زرقيني محمد :ولد بقسنطينة [2] في 23افريل 1922 هو احد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي كان في بداية الثورة في مركز راس العش في ناحية الشريعة بتبسة على راس وحدة عسكرية مقاتلة [3] تدرب في مدرسة طلبة الضباط الاهالي للجزائريين و التونسيين و بعد ستة اشهر تم نقله الى السرية التاسعة بعنابة لمتابعة تربص العرفاءles caporale و هنا يقول :«اننا تدربنا على يد امهر المدربين الفرنسيين و الجزائريين امثال المساعد جبايلي و الرقيب الاول خليفة»ثم اعيد الى مدرسة الضباط الاهالي بحسين الداي بالجزائر العاصمة و نقل الى بوسعادة كما خاض جبهات القتال في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية و خلال سنة 1947تم نقله ضمن التشكيلات العسكرية للمشاركة في حروب الهند الصينية و تم تنصيبه على راس فرقة الرماة الجزائريين بقسنطينة [4]

قرر الالتحاق بجبهة التحرير الوطني في 1957و اصبح ضابطا في جيش التحرير الوطني ALN بالحدود الجزائرية التونسية و استغل معارفه التكتيكية لتكوين اطارات و تنظيم هذا الجيش من المقاومين و كعضو في هيئة الاركان قاد مكتب الدراسات و العمليات الى غاية استقرار هذا الاخير بالجزائر العاصمة انضم الى الجيش الوطني الشعبي ثم تولى الوزارة بعد الاستقلال[5]

---

(1) سارة بوضياف، ظهور هيئة الأركان العامة و أثرها على المسار السياسي و العسكري في الثورة الجزائرية 1958-1968 ، (مذكرة ماستر)، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، 2020-2021 ، ص41

(2) عاشور الشرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1968 ، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص181

(3) محمد زروال، النمامشة في الثورة، ج3، دار هومة ، الجزائر ، 2016 ، ص328

(4) وحيد بوزيدي، « قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي »، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ع1، جويلية 2021 ، ص920

(5) عاشور الشرفي، المرجع السابق، ص920

المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي لهيئة الاركان العامة

البنية العمودية لهيئة الاركان العامة : بعد الاجتماعات و المشاورات التي جرت حول فكرة تكوين قيادة لجيش التحرير تم الاتفاق على انشاء هيئة الاركان العامة[1]و التي تم انشاؤها بتاريخ 18 جانفي 1960و بمجرد تعيينها و تنصيب هواري بومدين على راس قيادتها باشرت في ممارسة عملها في 29جانفي 1960تحت مراقبة و توجيه اللجنة الوزارية للحرب و التي اسندت لها المسائل الحربية و تخضع بدورها للحكومة المؤقتة كموجه و مراقب لعمل هيئة الاركان[2]

اخذت هيئة الاركان العامة على عاتقها المسؤولية امام المجلس فاصبحت هيئة مثل الحكومة قانونيا كما اسندت اليها مهمة اعادة تنظيم جيش التحرير و رفع معنوياته[3]

و مايلاحظ في البنية العمودية لهيئة الاركان العامة مراعاة موقع صلاحيتها ضمن هيئات الثورة و تميزت خطة العمل لدى هيئة الاركان بالابقاء على القاعدتين الشرقية و الغربية كقواعد رئيسية لجيش التحرير الوطني على الحدود و بعلاقات مباشرة معها[4]

اعلنت قيادة الاركان العامة لجيش التحرير الوطني الاهداف التي تتوخاها عبر برنامج اعادة تنظيم فرق الحدود و هي :اعادة هيكلة الوحدات الموجودة لتصبح فيالق خفيفة و معيارية قادرة على الوجود في اسرع وقت في المكان و الزمان الذي تقرره القيادة و ينبغي ان يتذكر مسؤولو هذه الوحدات ان تموقعهم على الحدود مؤقت، ان هذه الفيالق التي كان عليها ان تستعد لاحتمال عبور السد المكهرب للالتحاق بداخل البلاد كانت مدعمة بكتائب ثقيلة لدعم القتال و بنظام امداد

---

(1) مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية للثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر،2010 ، ص124

(2) جمال بالفردي، « جيش التحرير الوطني على الحدود بين الإحتراف العسكري و التنشئة السياسية 1960-1962 »، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع1، جويلية 2021 ، ص103

(3) مصطفى هشماوي، المصدر السابق، ص185

(4) جمال بن الفردي، المرجع السابق، ص104

مناسب و فعال[1] و ظهر جليا ان القيادة كانت تفكر في امكانية نقل وحدات جيش التحرير الوطني الموجودة بالتراب التونسي نحو الولايات[2]

كما سعت هيئة الاركان العامة الى تنسيق عمل جيش التحرير الوطني على مستوى الولايات بالداخل و العمل على اجتياز خطي شال و موريس[3] لتدعيم و تموين الولايات التاريخية خاصة الثانية و الثالثة و الرابعة و كان لا بد من ايجاد حل او بديل للتنظيم وفق استراتجية جديدة تقوم على احداث فجوات و تكوين وحدات تبقى بين الخطين لتسهيل عملية الاختراق و تقليل عدد الارواح التي تسقط كضحايا بصورة روتينية للسلك المكهرب[4]

كما كانت تهدف هيئة الاركان العامة الى تصفية الفوضى التي انتشرت في صفوف جيش التحرير على الحدود و فرض الانضباط التام اضافة الى تكثيف التدريب العسكري[5]

البنية القاعدية الافقية لهيئة الاركان العامة :نظمت هيئة الاركان في البنية القاعدية على اساس البنى الافقية التي اوجدها مؤتمر الصومام اوت 1956سواء في الرتب او التقسيمات و لكنه اعيد تنظيم الجيش الوطني على الحدود ضمن فيالق كبيرة مع استحداث كتائب الاسلحة الثقيلة اضافة الى تكليف قيادة الاركان للاشراف على القاعدتين الشرقية و الغربية و قيادة جيش التحرير الوطني في الداخل [6]

---

(1) عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تق: زهور ونيسي، دار القصبة، 2005، ص279

(2) عبد الرزاق بوحارة، نمصدر سابق، ص280

(3) أنظر الملحق رقم : 09.

(4) جمال بالفردي، المرجع السابق، ص105

(5) سميرة بالعيدي، « جيش التحرير الوطني على الجبهة الحدودية 1960-1962 »، مجلة التاريخ المغرب العربي ، جامعة الجزائر، ع2، 15 مارس 2017، ص348

(6) جمال بالفردي، المرجع السابق، ص106

حددت هيئة الاركان مقر القيادة العامة للعمليات في غارديماو[1] على الحدود التونسية الجزائرية و في وجدة على الحدود المغربية الجزائرية و هذا من اجل مراقبة الحدود الشرقية و الغربية و كذلك ايجاد تنظيم عسكري و سياسي قوي في ظل الاضطرابات الموروثة عن التنظيمات العسكرية السابقة و بذلك جاء هذا التنظيم استجابة للانشغالات التي طرحت بخصوص التحكم في الوحدات المقاتلة على الحدود [2]

بهذا التنظيم يكون هواري بومدين قد ورث نظام بوصوف من جهة و قيادة الاركان الشرقية و الغربية من جهة اخرى فاصبحت القيادة التابعة له بموجب القرار رقم (3) الصادر في 11 من فيفري 1960الخاص باعادة هيكلة قيادة الحدود المكلفة اساسا بالدعم اللوجيستي و الصحي و كذلك المسائل الامنية كما تشكل مركز قيادة الاركان بموجب قرار 29فيفري 1960[3] بموجب هذه القرارات انشات قيادة الاركان هياكل خاصة في المجالس الشعبية و المتمثلة في مسؤول المجلس و مسؤول المالية و مسؤول الدعاية والاخبار الذي يكلف بتنظيم مراكز البريد و جمع المعلومات و تنظيم شبكة الاستعلامات و مراقبة تحركات العدو و توزيع منشورات الثورة الى جانب مسؤول الامن و مسؤول التموين و اخيرا مسؤول الدشرة [4]

اعتمدت الهيئة في نظامها السياسي على انشاء المحافظة السياسية و اختلفت مهام المحافظ السياسي في الحدود عن مهام المحافظ في الجبال فاذا كانت مهمته تتمثل في القاعدة اداريا يسير بمساعدة لجنة الثلاثة حيث كان منسقا و دليلا سياسيا فان مهمته في الحدود اقتصرت على التربية و الاعلام و التنشيط[5]

---

(1) أنظر الملحق رقم : 10.

(2) مداني واضح ، علاقة وزارة التسليح و الاتصالات العامة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني 1960-1962 ،(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، قسم تاريخ ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2020-2021 ، ص82

(3) المرجع نفسه، ص83

(4) الهاشمي حجرس، « جيش التحرير الوطني التنظيم و التكوين »، مجلة الجيش، الجزائر، ع522، جانفي 2007 ،ص54

(5) مداني واضح، المرجع السابق، ص84

المبحث الثاني:دور هيئة الاركان العامة

المطلب الاول:النشاط العسكري لهيئة الاركان العامة

ساهمت هيئة الاركان العامة في تحقيق الدعم الداخلي و هذا يظهر من خلال التسليح و التموين كما قطعت اشواطا مهمة في تنظيم جيش الحدود الشرقية و الغربية و تحديثه ليصبح جيشا كلاسيكيا [1]قام هواري بومدين بانشاء كتائب تستجيب لمواصفات جذول التجهيز و التسليح تضم كل واحدة حوالي 600 جندي يتم تدريبهم و تجهيزهم موزعين على ثلاث سرايا مشاة و سرية دعم بالاسلحة الثقيلة و سرية قيادة و خدمات و تم تكليف كل كتيبة بقطاع عمل مخصص و تم اخذ الكادرات القيادية عن الوحدات العاملة على الارض سابقا[2] اعادت هيئة الاركان العامة الانضباط في قاعدة المغرب بعد التخلص من انشقاق سي زوبير [3] و ارضت الجنود في القاعدة الشرقية فاستجابت لمطالب تحسين اوضاعهم و اطلاق سراح قادتهم المعتقلين و في هذا الاطار جرى اطلاق سراح المحكوم عليهم في مؤامرة العموري و هم الرواد بلهوشات و دراية و مساعدية و ارسالهم الى الجبهة الجنوبية [4]

---

[1] عبد الله مقلاتي، الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية و دورها الإستراتيجي في الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل، الجزائر ، 2004، ص54

[2] خالد نزار، يوميات حرب، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، الجزائر، 2004، ص55

[3] الملقب بالطاهر حمايدية ولد في 1931 بتيارت كان حاضرا في معركة ديان بيان فو كضابط في الجيش الفرنسي مسؤول المنطقة الأولى تعود جذور قضيته إلى المعارضة التي بدأها النقيب محمود و الدكتور ياسين اللذان كانا يسعيان في تهييج بعض الكتائب ضد جيش التحرير في شرق المغرب.للمزيد أنظر:محمد قدور، «حركة تمرد النقيب زوبير في الولاية الخامسة 1960-1959»، المجلة المغاربية للمخطوطات ، ع1، 2022 ، ص249

[4] عبد الله مقلاتي ، المرجع السابق ، ص56

كماشرع هواري بومدين في توحيد الوحدات الموجودة و شرع في فما يسمى بعملية تسوية و قد ساعده في عمله هذا مكتب تقني [1]

و هكذا تحسنت ظروف مقاتلي الحدود و ساد الانضباط و اصبح تعداد الجيش يبلغ عشرة الاف جندي في تونس و ثمانية الاف في المغرب يتحكم في الاسلحة الحديثة و يحتضن جموع اللاجئين و الطلاب ليباشر باافكاره السياسية[2]

ترى بعض الكتابات التاريخية ان هيئة الاركان العامة تعثرت في مهمة التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني في الداخل بل حتى فقدت سلطة الاشراف عليه من الخارج حيث يقول خالد نزار:«اما الولايات الداخلية فقد واصلت نشاطها في محيطها مع قيادة مستقلة عن هيئة الاركان العامة »[3]

و من جهة اخرى كانت هيئة الاركان العامة قد وضعت نظاما للمراقبة بهدف التمكن من الاطلاع باستمرار على وضع الوحدات في مختلف الجوانب فكان هذا التنظيم يرتكز على اجبارية عقد اجتماعات اسبوعية تضم اهم المسؤولين على مستوى كل فيلق و كل كتيبة [4]

كما حددت للعقيد هواري بومدين مهمة اساسية تتمثل في توفير الظروف لعودة اكبر عدد ممكن من الجنود و اطارات جيش التحرير الوطني الى الجزائر و في هذا الشان كلف الفيلق التاسع و الثلاثين بتنظيم عملية اختراق العقيد يزوران و الفوج الساهر على حمايته للسد المكهرب و كان من الاساس ان تتم العملية بواد جدرة شرق سوق اهراس اذ كانت نقطة الاختراق موجودة في ابعد جزء

---

(1) خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار، تق: علي هارون ، منشورات الشهاب، باتنة، 1999 ، ص48

(2) عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، ج2 ، دار بوسعادة، الجزائر، 2013، ص387

(3) مداني واضح ، المرجع السابق ، ص109

(4) طارق فرحاني، مهام و تنظيم هيئة الأركان العامة، مجلة الوسط ، https://elwassat.dz ،(يومية وطنية)، 2020/08/09 ، شوهد يوم 05 مارس 2025

من التواء على شكل جيب ضمن جهاز الانذار و التدخل للجيش الفرنسي و في منطقة يوجد فيها أربعة

مراكز عسكرية تقوم بمهمة المراقبة و الاستخبارات و تشكل هذه المراكز:برج امراو[1] و الساقية و بورنان و المركز 28 قواعد هامة لمراقبة نشاط جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية و التونسية[2]

سعت هيئة الاركان العامة منذ تاسيسها الى تقسيم الشريط الحدودي لثلاث جهات عينت على راس كل منها ضابط من ضباط جيش التحرير الوطني ليصبح التنظيم الاقليمي للجبهة الحدودية الشرقية على النحو التالي:

المنطقة الشمالية :تحت قيادة عبد الرحمان بن سالم [3] يساعده عبد لقادر مولاي شابو "نائب عسكري "و الشاذلي بن جديد "نائب سياسي "و احمد بن عبد الغاني"نائب اتصال و اخبار"اما الامتداد الجغرافي لهذه المنطقة فكان يمتد من بلدية العيون شمالا الى المريج جنوبا[4]

تشكلت بهذه المنطقة عدة فيالق:

- الفيلق 13عبدلقادر عبد اللاوي ثم قدور بوحراره
- الفيلق 15بقيادية محمد عطايلية
- الفيلق 17 بقيادة الذيب مخلوف

---

(1) يطلق عليه إسم ثكنة الحمري يوجد شرق مدينة سوق أهراس على بعد حوالي 16 كلم عن الحدود التونسية. للمزيد أنظر : أحمد بوذراع، « هجومات جيش التحرير الوطني على المراكز الفرنسية في الحدود الشرقية 1960 »، مجلة الدراسات التاريخية ، ع1 ، فيفري 2021 ، ص186

(2) عبد الرزاق بوحارة، المصدر السابق، ص 191

(3) رائد جيش التحرير الوطني و نقيب في الحدود الشرقية 1961 و عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير السياسية. للمزيد أنظر: عاشور الشرفي، المرجع السابق،ص72

(4) سميرة بالعيدي ، المرجع السابق ، ص349

- الفيلق 21بقيادة عبد الله بوترعة
- الفيلق 25 بقيادة يوسف بوبير ثم خالد نزار
- الفيلق 24بقيادة علي بوحجه ثم زواغي عمار
- الفيلق 27بقيادة محمد صالح بشيش
- الفيلق 56بقيادة بلمحفوظ نوار ثم عمار شمام
- الفيلق 29 بقيادة محمد بن محمد
- الفيلق 39 بقيادة عبد الرزاق بوحارة[1]

منطقة العمليات الجنوبية :و تمتد من جبل سيدي احمد الى حدود الصحراء جنوبا و تولى قيادتها الرائد صالح السوفي[2] بمساعدة كلا من :محمد علاق و السعيد عبيد[3]

ان منطقة العمليات الجنوبية قد نشطت بها 07 فيالق كالآتي :

- الفيلق 43 بقيادة خليل
- الفيلق 45 بقيادة العربي بلخير
- الفيلق 53 بقيادة سعد قسطل
- الفيلق 71 بقيادة إبراهيم الدبيلي
- الفيلق 72 بقيادة عمار زغلامي
- الفيلق 68 بقيادة صالح لندوشين
- الفيلق75 [4]

كما انشئت جبهة اخرى على حدود مالي و النيجر [1]و انشات على الحدود الغربية منطقتيين :

---

(1) عبد الحميد عوادي، القاعدة الشرقية نشأتها تنظيمها، دار الهدى، الجزائر ، 1993، ص69

(2) أنظر الملحق رقم : 11.

(3) طارق فرحاني ، المرجع السابق

(4) المرجع نفسه

المنطقة الشمالية:تمتد من سعيدية الى جنوب وجدة و توجد بها ست فيالق و كتائب الاسلحة الثقيلة و فصائل الكومندوس و قدرت اعداد المقاتلين بها 6000جندي و تضم منطقة العمليات الشمالية ناحيتين : تمتد الاولى من سعيدية الى منطقة زوج فاقو[2] الى تندرار جنوب شرق وجدة **المنطقة الجنوبية** : تمتد من جنوب وجدة الى قصر السوق اقصى جنوب شرق المغرب و بها ستة فيالق و عدة كتائب مختصة بالاسلحة الثقيلة و قوات التدخل السريع و بلغت قوات هذه الجبهة حوالي ثمانية الاف جندي[3]

اصدرت هيئة الاركان تعليمات تقضي باعادة الهيكلة العامة للقيادة العسكرية فاتخذت القرارات التالية:

- قرار 1960/2/13 يقضي بوجوب انشاء ادارة عامة للتدريب العسكري

- قرار 1960/2/17 يقضي بوجوب تنظيم مصلحة الصحة العسكرية

- قرار 1960/2/29يقضي بوجوب ادخال تنظيمات جديدة على المقر العام لقيادة هيئة الاركان العامة[4]

تم تموين جيش التحرير و بالحدود و الجبهة الغربيتين ب :22000 طنا من المواد الغذائية و 12400 طنا من مختلف اللوازم اي بمعدل 02.69 طنا يوميا فضلا عن المساعدات الصينية و السوفياتيـــة التي بلغت:1054814478 دينار بمجموع :2020331024 فرنك خاص بج ت و، و 367004330 فرنك.

---

(1) عبد الحميد عوادي ، المرجع السابق ، ص97

(2) معبر حدودي يربط مدينة وجدة المغربية بمدينة مغنية الجزائرية.للمزيد أنظر: سعيد بنيس، زوج بغال بين المغرب و الجزائر، نشر بتاريخ 2018/07/17 ، شوهد يوم 2025/03/08، www.academie-edu

(3) عبد الله مقلاتي، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، ص102

(4) محمد زروال ، التكوين العسكري في الثورة الجزائرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص146

لقد تطورت عملية تموين ج ت و المرابط بالحدود و الجبهة الغربيتين مقارنة بسنة 1959 ففي سنة 1960 تم تموينه بالفين طنا من المواد الغذائية و بخصوص اللوازم الاخرى بلغت قيمتها 248560614 فرنك و خلال السداسي الاول من سنة 1961 امتدت عملية التموين الى 1800طنا اي ما يعادل 210892231 فرنك هذا فضلا عما حققته ورشات الصناعة و خياطة الالبسة العسكرية التابعة للقيادة اللوجيستيكية حيث بلغ الانتاج حوالي : 6000طنا منها 400سروال و 1500بذلة و 3000قميصا عسكريا [1] كما يمكننا توضيح كميات السلاح الي دخلت للجزائر من واجهة الحدود الشرقية[2]

شكل خطي شال و موريس حاجزا ساما على الحدود الشرقية و الغربية و كان له انعكاسات سلبية على الثورة الجزائرية مما ادى الى عرقلة عبور الاسلحة من الخارج الى الداخل في الوقت الذي كان فيه المجاهدون في حاجة ضرورية الى الاسلحة مع نمو عدد الملتحقين بالثورة و لم يعد يصلهم سوى كميات قليلة من الاسلحة مما زاد الضغط على المجاهدين في الداخل و جعلهم يتهمون قادة الخارج بالتقصير و الاخطر من ذلك ان الاف المجاهدين استشهدو و هم يحاولون عبور هذين الخطين المكهربين[3]

اعتمدت هيئة الاركان العامة في مواجهتها للخطوط المكهربة على تكثيف المخططات والهجومات لتخريب مراكز العدو[4] التي طوقت الحدود وذلك بغية إحداث ثغرات لمرور وحدات التسليح للداخل وإنهاك القدرات العسكرية نذكر :

- **مخطط بومدين الاول 13**:13/ مارس /1960:صمموا خلاله على اجتياز خط شال و بالفعل تمكنوا من العبور الى جنوب تبسة الى بئر العاتر رغم المخاطر التي واجهتها

---

(1) سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص95

(2) أنظر الملحق رقم : 12.

(3) الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الوراس التارخيين 1929-1962، منشورات ANEP، 2008، ص291

(4) أنظر الملحق رقم : 13.

والخسائر التي تعرضت لها إضافة إلى استشهاد الكثير من الجنود الا أن أحمد بن شريف استطاع العبور سالما غانما.

- **مخطط هواري بومدين الثاني** 15 جويلية إلى 06 أوت: تمكنوا من خلاله من تخريب

العديد من مواقع العدو قدر ب 60 موقعا رغم ذلك الا انهم خلفو العديد من الأرواح [1]كما قام جيش التحرير الوطني بشن هجمات عسكرية لردع خطر خطي شال و موريس .

يمكن القول ان الدور الذي لعبته هيئة الاركان العامة في تنظيم الجبهة الشرقية و الغربية و في مواجهة الخطان المكهربان جعل لها وزن سياسي و عسكري هام[2]

المطلب الثاني:موقف هيئة الاركان العامة من اتفاقيات ايفيان:

تعتبر اتفاقيات ايفيان الموقعة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية في 18مارس 1962 [3]محطة تاريخية رئيسية و نقطة تحول حاسمة فهي تسجل في ان واحد نهاية مرحلة و بداية مرحلة تاريخية اخرى خاصة و ان هذه الاتفاقية التاريخية مازالت تثير النقاشات الاكاديمية و السياسية و الاديولوجية و هذا لما تنطوي عليه نصوصها من ابعاد لها اثار على مستقبل الجزائر في جميع المجالات [4]

لقد اتسمت هيئة الاركان العامة بالموقف الحيادي في قضية المفاوضات امام قرارات المجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة اللذان ساندا ووقعا على نص الاتفاقية الا ان هيئة الاركان العامة

---

(1) رحيمة عولمي، المرجع السابق، ص75

(2) المرجع نفسه ، ص77

(3) أنظر الملحق رقم : 14.

(4) مراد بوعباش، « قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية »، مجلة الباحث، ع34 ، جوان 2018، ص225

اعتبرت ذلك حبر على ورق خاصة و ان حرب السبع السنوات لم تكن ضمن بنود الاتفاقية و ان فرنسا اصدرت قرار منع معارضة عودة قيادة الهيئة مع جيشها الى الثكنات العسكرية مع اسلحته[1]

طالب هواري بومدين بمراجعة البنود العسكرية المتضمنة في اتفاقية ايفيان [2]كما يذكر علي هارون بان مجلس الثورة وافق كله على المعاهدة باستثناء بومدين و علي منجلي و قايد احمد [3]

لم يشارك احمد قايد و علي منجلي الا في ندوة ايفيان الاولى و لم يكن من السهل تعيينهما للمحادثات التي افتتحت في 20 ماي 1961 فقد الح المقدمان المحتجان بموقفهما و بموقف بومدين على مكان المفاوضات مع فرنسا على اسبقية احتواء الازمة الداخلية و برر قايد رفضه فوق ذلك بالاستشهاد بموقف بن خدة الذي كان مقررا ان يكون هو ايضا في عداد الوفد لكنه رفض العرض[4]

يشير محمد تقية الى ان الرائد سليمان قد وصف الاتفاقية بالاهانة و التنازلات المخجلة و في اجتماع ضم قادة الفيالق و الكتائب الثقيلة نظمته قيادة الاركان كان الرائد علي منجلي يتحدث عن التنازلات التي قدمت لفرنسا في المجال الاقتصادي و العسكري و الثقافي و التي لاسبيل لقبولها لانها ترهن الاستقلال وتلغمه[5]

و يمكن أن نورد النقاط التي عارضتها قيادة الاركان فيما يخص اتفاقيات ايفيان كما يلي :

– احتفاظ الجيش الفرنسي بقاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما وكذلك قاعدة عين أكر لمواصلة التجارب النووية الفرنسية .

---

(1) سارة بوضياف ،المرجع السابق، ص61

(2) شهادة أحمد طالب إبراهيمي، مقابلة تلفزيونية مع أحمد منصور، حصة شاهد على العصر، قناة الجزيرة، 2019/07/21 .

(3) شهادة علي هارون ، مقابلة تلفزيونية مع محمد عصماني، حصة زاد في مازاد، قناة النهار، 2017/10/10.

(4) رضا مالك، المصدر السابق، ص160

(5) منير الصغيري، «الدور السياسي لهيئة الأركان العامة إبان الثورة الجزائرية 1960-1962»، المجلة التاريخية الجزائرية، ع1، ديسمبر 2022 ،ص21

– الابقاء على الجهاز الاداري القائم والمتكون من 80 ألف موظف منهم 65600 فرنسي و14400 جزائري استفادوا من الترقية الاجتماعية منذ عهد لاكوست 1956.

– الحفاظ على الليبرالية الاقتصادية واحترام المصالح و الامتيازات الفرنسية كما كانت قائمة عنـد الاستقلال.

– وعلى السلطات الجزائرية الجديدة مواصلة تنفيذ مخطط قسنطينة المعد في عام 1959 ،ضمن منظور استعمار.

– الحفاظ على هيمنة اللغة الفرنسية وتشجيع نموها على حساب اللغة العربي.

– احترام الخصوصيات العرقية اللغوية والدينية للاوروبيين الذين سيكون لهم حتى عام 1965 حق الخيار بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائري .

–إنشاء القوة المحلية والهيئة التنفيذية.

على الرغم من هذه الخلافات و التي استمرت على الدوام مشاكل داخلية تخص قيادة الاركان العامة و الحكومة المؤقتة، اصدرت الحكومة المؤقتة امرا بوقف اطلاق النار ابتداءا من 19مارس1962 و استجابت هيئة الاركان لذلك و اصدرت امرا يوميا لكافة قوات الجيش المرابطة في الحدود لوقف العمليات العسكرية [1]

على الرغم من ان هيئة الاركان العامة كانت رافضة لاتفاقيات ايفيان الا انها كانت مع قرار حق تقرير المصير لانه كان في نظرها مبدا مليون و نصف مليون مواطن هذا ما جعلها تؤيده[2]

[1] منير الصغيري، المرجع السابق ،ص22

[2] سارة بوضياف، المرجع السابق ، ص62

الفصل الثالث: تحديات و صعوبات هيئة الأركان العامة

1. المبحث الأول:علاقة هيئة الأركان بالمؤسسات العسكرية والسياسية

- المطلب الأول :العلاقة بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب
- المطلب الثاني : علاقة هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة

2. المبحث الثاني : عزل هيئة الأركان

- المطلب الأول :إستقالة هيئة الأركان
- المطلب الثاني : تحالف بن بلة و قيادة الأركان
- المطلب الثالث : اجتماع زمورة 25/24 جوان 1962

المبحث الأول : علاقة هيئة الأركان بالمؤسسات العسكرية والسياسية

واجهت هيئة الأركان العامة صراعات و هذا ما أدى إلى عرقلة نشاطها فشهدت صراعات مع اللجنة الوزارية للحرب و الحكومة المؤقتة هذه الأخيرة التي قامت بعزلها.

المطالب الأول: العلاقة بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب

على الرغم من الدور الذي لعبته هيئة الأركان العامة إلا أنها واجهت عراقيل وصعوبات وما نتج عنها من تبعات، ومن الصعوبات التي واجهتها الهيئة خلافها مع اللجنة الوزارية للحرب CIG [1] و التي وضعت للإشراف على هذه الأخيرة[2]

كانت اللجنة الوزارية انبعاثا لما أشار إليه بن طوبال في اجتماع العقداء العشرة بإسم اللجنة الدائمة للثورة(الجلسة 1959/10/14) والتي لم يكن لها وجود معلن كهيئة قيادية ولكنها كانت حاضرة من خلال سيطرة العناصر النوفمبرية في قيادة الثورة وهذا ما يوضح هدف اللجنة الوزارية للحرب وهو التمركز بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان[3]

و يعتبر عناصر اللجنة الوزارية للحرب نواة السلطة السياسية والعسكرية داخل الحكومة المؤقتة، لكن اجتماع المجلس الوطني للثورة 1959 كان خاتمة لنفوذ الياءات الثلاث نتيجة القرارات التي

---

[1] إختصار لـ :comite-interministeriel-deguerre و تعني اللجنة الوزارية للحرب.

[2] عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962/1954 (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الجزائر، 2006/2005،ص228.

[3] المرجع نفسه،ص 229.

أخرجت إلى الوجود هيئة الأركان العامة بقيادة ضباط سامين أخذوا على أنفسهم مبادرة القيادة من يد الباءات الثلاثة[1]

كما أن تلك اللجنة الوزارية لم تكن في الواقع سوى لجنة التنمية التى كان الياءات الثلاثة يطالبون بإنشائها كقيادة سياسية عليا مستقلة عن الحكومة المؤقتة وتمتع بسلطة الإشراف عليها[2]

و في الوقت الذي كانت تقوم فيه قيادة الأركان القوات التي تتوفر عليها في الحدود كانت تنوي أيضا توسيع سلطتها إلى الولايات بالداخل وهنا اصطدمت هيئة الأركان يرفض من اللجنة الوزارية للحرب ولما كان كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال يتمتعون بسلطتهم داخل الحكومة المؤقتة وتساندهم الولايات فإنهم كانوا يفكرون في قصر صلاحيات قيادة الأركان العامة على الوحدات المتموقعة في الخارج فقط، اذا كانت اللجنة الوزارية تريد أن تبقى سيدة الوضع سواءا في المجال السياسي حيث تتمتع بدعم الحكومة المؤقتة أو في المجال العسكري حيث أن بوصوف وبن طوبال كانوا لا يزالون يتحكمون بمعظم الولايات[3]

تحركت القيادة العامة لهيئة الأركان لتنظيم الجيش على الحدود الشرقية والعربية وذلك بإستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق و استدعاء الضباط القدامى و تسريح المعتقلين على إثر قضية لعموري[4]

بالمقابل قامت اللجنة الوزارية للحرب بإرسال مئات المقاتلين في المدن التونسية والمغربية إلى المناطق الحدودية من أجل إعادة مصداقية الحكومة المؤقتة والتي تأثرت بفعل الحركات التمردية

---

[1] جمال بالفردي، « علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية و الغربية بهيئات الثورة الأخرى»، مجلة المصادر، ع1، 2010،ص201

[2] عبد النور خثير، المرجع السابق، ص 229.

[3] عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 52.

[4] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص202.

على الحدود الشرقية والغربية أواخر 1959 وبداية 1960، ومن هنا بدأ الخلاف بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب حول من تكون له الرقابة والمسؤولية المباشرة على حبيش الولايات[1]

إستقوت اللجنة الوزارية للحرب بدعم الضباط اللذين قاتلوا لتخضع بعد ذلك الإغراء إتهام هيئة الأركان بالتخلي عن قوى المقاومة الداخلية هذه القوى المتروكة لشأنها منذ سنوات سوف تصبح موضوع اهتمام كبير من جانبها، إذ أوصلت إليها فيدرالية فرنسا ما يقارب ملياري فرنك قديم وفي الوقت نفسه تلقت المقاومة الداخلية أسلحة خفيفة مرسلة في سيارات برلمانين جزائريين[2]

أحرجت اللجنة الوزارية للحرب هيئة الأركان العامة بدخولها إلى الجزائر قبل نهاية مارس 1960 و كانت هذه الأخيرة في وضعية متناقضة فمن جهة تجد سلطتها محصورة في جيش التحرير الوطني في الخارج من دون الولايات ومن جهة أخرى تلقت إنذارًا للالتحاق بمواقع المقاومة و قيادة جيش التحرير الوطني من داخل البلاد[3]

إن اللجنة الوزارية هي التي اقترحت للتعيين رئيس قيادة الأركان العامة و قد كان الباءات الثلاثة يعتقدون أن هواري بومدين المعروف بإنقلابه على نفسه لن يخرج عن طاعتهم و يكون مجرد منفذ لقراراتهم، و كل التحركات التي قامت بها هيئة الأركان لم ترضى اللجنة الوزارية للحرب التي خشيت أن يقود ذلك إلى تهميشها فسارعت لالإتصال بمسؤولي الولايات و الاتحادية تحذرهم من التعامل مباشرة مع قيادة الأركان [4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 203.

[2] محمد حربي، المصدر السابق، ص 222.

[3] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص53.

[4] محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 142.

لم تطبق هيئة الأركان أوامر اللجنة الوزارية للحرب و واصلت نشاطها في سبيل إنجاز ما اتفق عليه أثناء تأسيسها في اجتماع طرابلس 1959، كما سعت للتوقيع على المراسلات و نشرها باسم هيئة الأركان فارضة نفسها على أنها الممثل الوحيد و لها الشرعية على الجيش بالداخل و على الحدود[1]

كانت الخلافات تتولى بين الهيئتين خاصة فيما يتعلق برفع القدرة العسكرية لجيش التحرير في الداخل و التموين بالسلاح و حجم المساهمات المالية الموصولة لجيش التحرير الوطني و أشكال توزيع المساعدة الدولية الموجهة للاجئين الجزائريين الموجودين في المناطق الحدودية[2]

كانت اللجنة الوزارية تعتقد أن دخول قيادة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى إلغائها عمليا إما و هي تجتاز الأسلاك المكهربة و حقول الألغام أو بواسطة تكتل الولايات التي لن توافق على الإنضواء تحت لوائها[3]

و في الحقيقة فإن المحرض الأساسي على المواقف الثورية لقيادة الأركان ضد اللجنة الوزارية المشتركة للحرب لم يكن سوى علي منجلي و قايد أحمد على عكس هواري بومدين الذي كان دقيقا في الحسابات، و كان يتحرك إلى الأمام بحذر كبير و مع مساندته الضمنية للهجومات علي منجلي وقائد احمد الملتهبة ضد اللجنة الوزارية للحرب فقد كان يعمل على تركيز هجوماته ضد كريم بلقاسم و الحفاظ على علاقات طيبة مع بوصوف رئيسه السابق الذي لم يبتعد عنه إلا في سنة 1962 [4]

[1] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص 204.

[2] عبد الحميد إبراهيمي، المصدر السابق، ص 54.

[3] محمد العربي زبيري، المرجع السابق، ص 147.

[4] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 55.

المطلب الثاني : الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة

إن الخلافات التي كانت موجودة بين أعضاء الحكومة المؤقتة قد عرقلت نشاطاتها و تحولت في النهاية إلى صراع سياسي بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة و بين قيادة الأركان العامة و في الحقيقة أن الحكومة المؤقتة التي كانت موجودة بالخارج لم تعد تمتلك أية قوة عسكرية تعول عليها للسيطرة على الوضع بالحدود و لذلك وجهت إلى الحكومة المؤقتة تهمة الإلتجاء إلى حكومتي تونس و المغرب و الاستعانة بهما لإلقاء القبض على كل من لا يمتثل إلى أوامرها [1]

أكد علي منجلي أنه بعد عودته من العلاج في سويسرا وجد بعض العقداء في جيش التحرير على أهبة الفرار من تونس بدعوى أن كريم بلقاسم تفاهم مع السلطات التونسية لإلقاء القبض عليهم،

وبكل صراحة قال له كريم بلقاسم : « لم يبق من التسعة التارخيين سواي، فالمفروض أن أكون المسؤول الأول لأن في ذلك ضمانة للثورة»[2]

كما أدرك قادة هيئة الأركان نقاط ضعف خصومهم في الحكومة المؤقتة[3]و لم يعد هذا الخلاف مجرد حالة نفسية ناشئة من اختلاف طبيعة الضغط الذي يتعرض له الطرفان، و إنما ظهرت خلافات تتعلق باستراتيجية إدارة الثورة[1]

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلام، بيروت، 1997، ص 496.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص497.

[3] مريم شويحات،«الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة الاركان»، قضايا تاريخية، ع1-2016/4/1، ص233.

كان الخلاف بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة قد وصل أوجه بعد تجاوز بومدين الباءات الثلاثة اللذين لم يرى فيهم سوى صورة الاختلاف المستمر كما أنه لم يعد يثق في قدرة فرحات عباس، لجأت الحكومة المؤقتة أنذاك إلى حيلة من شأنها التخلص من هواري بومدين بإصدار أوامر إليه بدخول قيادة الأركان إلى الداخل و لم تستجب الهيئة لهذا الأمر[2]كما تحالف بومدين مع الولاية الأولى و الخامسة و السادسة و جزء من الثانية و زحف على العاصمة ليطيح بالحكومة المؤقتة و يقيم حكومة مدنية في الظاهر مدعومة من قبل العسكريين[3]

بدأت قيادة الأركان في شن حملة على الحكومة المؤقتة في اتجاهين: أولا على مستوى الجيش فقد تم إعلام قيادة منطقتي العمليات بالشمال و الجنوب و كل قادة الفيالق بخطورة الأزمة بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة إذ اتهمت قيادة الأركان الحكومة المؤقتة بالتسبب في إلحاق الضرر المعنوي بالجيش و إهانته و استنكرت أيضا وقوف الحكومة المؤقتة إلى جانب الحكومة التونسية[4]

وقد نجحت هيئة الأركان العامة في تعبئة مسؤولي جيش الحدود في موقف تضامن و توحد ضد أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و التي جرى اعتبارها انحرافية و من جهة أخرى تم شن حملة من الطبيعة نفسها في أواسط اللاجئين الجزائريين لتفويض سلطة الحكومة المؤقتة[5]

---

(1) ميلود بلعالية،« خلافات قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس ماي 1962 »مجلة دراسات و أبحاث، ع4، ديسمبر 2018، ص173.

(2) زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر-2009، ص 136.

(3) مسعود عثماني، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 496.

(4) عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 56.

(5) عبد الحميد براهيمي، نفسه، ص 57.

يقول علي منجلي أن ما زاد الطين بلة هو رفض الحكومة المؤقتة دعوة المجلس الوطني للثورة للإنعقاد في وقته المحدد أي جانفي 1961 على أبعد تقدير و الذي كانت تنتظره هيئة الأركان العامة بفارغ الصبر لإشارة القرارات التي أقسم المشاركون على تطبيقها في طرابلس 1960، لكنها بقيت حبر على ورق[1]

حتى يؤكد هواري بومدين بأن صراعه مع الحكومة المؤقتة و مع فرحات عباس لم يكن من أجل السلطة، أمر عبد العزيز بوتفليقة بالاتصال بمحمد بوضياف لكن دون جدوى، و في الوقت نفسه وجد ميولا لدى بن بلة نحو التوجه الاشتراكي العربي الإسلامي هو هدف البرنامج الذي يسعى بومدين لإرساله في الوقت الذي برزت التوجهات البرجوازية لدى القيادات الأخرى و لدى أغلب أعضاء الحكومة المؤقتة[2]

في مارس 1961 عقدت هيئة الأركان العامة بحضور أغلبية إطارات جيش التحرير الوطني على الحدود اجتماعا هاما أهم ما جاء فيه : "لكل ثورة مراحل، و لكل ثورة أعداء، و هذا لا يعني العدو الخارجي فحسب بل في صفوفنا...، لذا يجب التمسك بالقضية في كل وقت و يجب الاستعداد من الان لمواجهة المرحلة الثانية من كفاحنا بكل ما فيها من صعوبات، و ما تتطلبه من جهود و تضحيات لمرحلة البناء"[3] إشتد الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة إثر حادثة أسر الطيار الفرنسي[4] .

[1] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص 205.

[2] زبيحة زيدان المحامي، المرجع السابق، ص 137.

[3] جمال بلفردي، المرجع السابق، ص 206.

[4] علي الكافي، مذكرات الرئيس علي كافي، دار القصبة، الجزائر، ص 260.

ففي جوان 1961 أسقط جيش التحرير الوطني طائرة فرنسية فوق مركز التدريب بواد ملاق حيث كانت تقوم بمهمة إستطلاعية و تم أسر طيارها [1] و الذي قفز بمظلته في التراب التونسي و هنا تدخلت الحكومة التونسية و طلبت من هيئة الأركان العامة تسليم الطيار الفرنسي حالا و بدون شرط و إلا فإنها ستضطر لغلق الحدود و منع عربات جيش التحرير من التحرك في الأراضي التونسية و قطع المياه عن وحدات الجيش الجزائري[2]و كانت ردود الفعل في المعسكر الجزائري حيال التدابير التونسية متفاوتة[3] إذ تدخلت الحكومة المؤقتة و أمرت هيئة الأركان بتسليم الطيار الفرنسي لتونس[4] رفضت قيادة الأركان الاستجابة لأمر الحكومة المؤقتة و حاولت كسب الوقت مدعية أن الطيار قد مات[5]

هددت الحكومة التونسية قيادة الأركان العامة بدعم من الحكومة المؤقتة بالتدخل عسكريا ضد جيش التحرير الوطني إن لم يسلموها الطيار حيا أو ميتا[6]

كما طالبت الحكومة الفرنسية بوجوب تسليم الضابط المذكور إلى السلطات الفرنسية و ألح الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة على إطلاق سراح هذا الأخير فيما أمر فرحات عباس العقيد هواري بومدين بتلبية طلب الرئيس التونسي، أما بومدين فقد تماطل كثيرا و رفض الانصياغ لأوامر الحكومة المؤقتة[7]

---

[1] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص58.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 199.

[3] محمد حربي، المصدر السابق، ص 223.

[4] عمار بوحوش،المرجع السابق، ص 500.

[5] عبد الحميد براهيمي، المصدر السابق، ص 59.

[6] المصدر نفسه، ص65.

[7] بشرى نعمان، المرجع السابق، ص24.

بعد تأزم الموقف بسبب رفض هواري بومدين تلبية الأوامر، يقول سي علي في هذا الصدد [1]«جاءنا بن طوبال و بوصوف و تحدثنا معهما طويلا في مقر القطاع و كانت حجتهما أن الثورة في خطر و أن الإخوة التونسيين سيعلنون في وسائل الاعلام عن تمرد هيئة الأركان العامة على الحكومة المؤقتة و عند خروجهما من قاعة الاجتماع رافقهما هواري بومدين بمفرده و أعطاهما موافقة بالإفراج عن الطيار الفرنسي»[2]

تعتبر المفاوضات من أسباب الصراع بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة و فرصة للهيئة لمهاجمة الحكومة المؤقتة[3]من بدء الاتصالات الأولى في مدينة مولان الفرنسية إلى التوقيع على إتفاقيات إيفيان[4]

إتسم موقف هيئة الأركان العامة بالغموض لأنها لم تعلن صراحة رفضها للمفاوضات بل اعترضت على الأسلوب الحكومي كما شككت في صلاحية الأشخاص المختارين[5]

أبدت هيئة الأركان العامة استيائها و معارضتها لموقف الحكومة المؤقتة في مفاوضات إيفيان فأحد قادتها و هو الرائد سليمان ذهب أبعد من ذلك[6]

يمكن أن تتكون معارضة هيئة الأركان العامة لإتفاقيات إيفيان الثانية ناتج عن الخلاف الذي كان بينها و بين الحكومة المؤقتة و هذا هو الأرجح، لأن هيئة الأركان اتخذت من مسألة الإعتراف بسلطتها على ولايات الداخل كشرطا أساسيا مسبقا لإقتراح المفاوضات كما قامت الحكومة

---

(1) المرجع نفسه ، ص 27.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 501.

(3)مريم شويحات، المرجع السابق، ص 235.

(4)صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1965/1956، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 59.

(5) مريم شويحات، المرجع السابق، ص 236.

(6) بشرى نعمان، المرجع السابق، ص 28.

المؤقتة بترقية النقيب محمد علاهم إلى رتبة رائد هذا مما زاد في حدة الخلاف بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة حيث وجهت هذه الأخيرة اتهاما للحكومة المؤقتة بإنتهاكها النظام الداخلي لجبهة التحرير الوطني و متجاهلة في نفس الوقت وجود هيئة الأركان التي هي صاحبة القرار[1]

إضطر أعضاء هيئة الأركان العامة إلى إنشاء سلطة موازية لسلطة الحكومة المؤقتة، و هكذا بدأ بن خدة يتعاون مع كريم بلقاسم و يحاول إرسال بعض قادة الجيش إلى الداخل و تجنيد قادة الولايات ضد هيئة الأركان العامة[2]

أكدت الحكومة المؤقتة على أن جيش التحرير ليس من حقه دخول الجزائر و لا القيام بأي مهمة قبل 01 جويلية تاريخ الاستفتاء، و لقد فهم هذا الموقف على أن في نية كريم بلقاسم و بن خدة ربح الوقت في انتضار تمكين القوات المحلية من التوقع لنزع سلاح جيش التحرير[3]

خلال جلسات المجلس الوطني للثورة[4]رد سعد دحلب على أعضاء هيئة الأركان العامة بخصوص التنازلات قائلا :« فالنرجع إلى أرض الواقع، لسنا نحن من يعطي أي شيء للفرنسيين بل الفرنسيون هم اللذين يعطوننا البترول فهم اللذين يملكونه و يملكون ثروات أخرى، فهم من يوجد الآن في الجزائر و عاصمتها، فأما نحن فموجودون في طرابلس على بعد آلاف الكيلومترات عن

(1)عبد السلام كمون، «مفاوضات إيفيان و تأثيرها على العلاقات بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان»، مجلة رفوف، ع2، جويلية 2022، ص787.

(2)عمار بوحوش، المرجع السابق، ص503.

(3)عز الدين بوغانمي، أسباب الخلاف بين الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية و هيئة الأركان العامة، صحيفة الحوار المتمدن، ع 6620، 16/7/2020;qsp.qrt.debat/show.org.qhewqr/www

(4) عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 788

الجزائر و لا يمكننا حتى الرجوع إلى بيوتنا فالفرنسيون هم اللذين يعطوننا تأشيرة الدخول إذا ما أردنا ذلك و دون أية طلقة رصاص»[1]

إذا هيئة الأركان العامة كانت تخشى من الإنعكاسات السلبية التي قد تنجم عن الاتفاقيات و تعارض مخططهم للوصول إلى السلطة لأنهم يدركون أن النجاح الديبلوماسي للحكومة المؤقتة و من ورائها الباءات الثلاثة سيوفر لهم دعم شعبي كبير، و من ثم كان يجب على هواري بومدين و جماعته تحطيم و تقزيم هذه الانتصارات السياسية التي حققتها الحكومة المؤقتة و تشويهها بأي ثمن كان[2]

و في الحقيقة ما كانت تريده هيئة الأركان العامة هو تأجيل الشروع في المفاوضات إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة المؤقتة بشأن السلطة على الولايات لأن اقرار سلطتها على هذه الأخيرة بعد التحكم في جيش الحدود معناه أنها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة وبالتالي التحكم في جيش التحرير في الداخل و الخارج[3]

كما سعت هيئة الأركان العامة جاهدة إلى الاستفادة من تنازلات الحكومة المؤقتة بخصوص المرسى الكبير وبقاء القواعد العسكرية واستغلال الخيرات الطبيعية لوضعها في قفص الإتهام، ومن ثم تظهر هيئة الأركان كمدافع وحيد عن التطلعات الوطنية[4]

بعد عودة يوسف بن خدة من المغرب بعد أن كان في مهمة زار هيئة الأركان العامة بغارديما، ومن خلال المناقشات العامة تبين أن الحكومة المؤقتة لم تأتي ، فظلت الأزمة قائمة بين الطرفين ، في

---

[1] سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 154.

[2] عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 789.

[3] رحيمة عولمي، مرجع سابق، ص 93.

[4] عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 789.

هذه الأثناء دخلت المفاوضات مرحلة حاسمة وكان رأي الهيئة أن المفاوضات محاولة لتجاوز الأزمة التي تطلب الأركان العامة بتسويتها من قبل[1]

و قد حللها العقيد هواري بومدين في حوار صريح مع الصحفي المصري لطفي الخولى جاء فيه : (كان هناك خلاف بين المناضلين في جيش التحرير وخارجه وبين الحكومة المؤقتة حول عدد من القضايا الهامة عن مستقبل الثورة، لقد هالتنا الخلافات والإنقسامات بين أعضاء الحكومة المؤقتة والمؤامرات التي يحيكونها ضد بعضهم البعض بهدف أن ينفرد كل منهم بالسلطة وفي سبيل ذلك يحاولون نقل انقسامتهم إلى صفوف المناضلين وتخريب وحدتهم الثورية ... وعندما واجهتهم بهذه الحقائق تفجرت الأزمة بيننا[2]

تفاقمت الأزمة بين هيئة الأركان العامة و الحكومة خلال المرحلة الإنتقالية والتي تبدأ من وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 إلى جويلية 1962 [3] وأعلن رئيس الحكومة المؤقتة يوسف بن خدة عن توقيف القتال رسميا في كلمة تاريخية إلى الشعب الجزائري جاء فيها على الخصوص«إن الإستقلال ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة فقط تمكننا من تغيير وضعية شعبنا. إنه سيتيح لنا الإنتقال من حالة التعفن الإستعماري إلى التحرر... إن عدة مهمات تنتظرنا وفي مقدمتها تشييد ما تهدم طيلة سنوات ونصف من الحرب»[4]

ومن جهة أخرى أصدر العقيد هواري بومدين في نفس اليوم بيانا بإسم هيئة الأركان جاء فيه على الخصوص:« إن وقف القتال ليس هو السلام وكما أن السلام ليس هو الاستقلال، وإن الاستقلال ليس هو الثورة أي أن المعركة ما زالت مستمرة وستكون أكثر ضراوة وتعقيدًا ودقة ... إن الطريق

---

[1] سعد بن البشير عمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد،ط1 ، قصر الكتاب، البليدة، 1997، ص 32.

[2] سعد بن البشير عمامرة، المرجع السابق، ص 33.

[3]سوالم نسيمة، مرجع سابق، ص57.

[4] عمار بومايدة، مصدر سابق، ص 26.

الذي سيوصلنا إلى الأهداف الأساسية للثورة ما زال طويلا، وهو الطريق الخطر المزروع بالعراقيل والعقبات ... لنرجع بأفكارنا إلى شهدائنا اللذين يراقبوننا من أضرحتهم.[1]

وجد المركزيون فرصة في الصراع بين هيئة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة فشرع بن يوسف بن خدة في شن حملة موازية على فرحات عباس، وكانت انتقادات لاذعة من طرف قايد أحمد وعلي منجلي المحسوبين على قيادة الأركان العامة من المفاوضين في إيفيان واعتبروا أن الأمر يسير لتصفية الجزائر[2]

إذ كان ابعاد فرحات عباس عن رئاسة الحكومة قد أتلج صدر كريم بلقاسم والمركزيين، فإنه لم يساهم في تسوية الخلاف الناشب بين الهيئتين بل كان عاملا جديدا في تدهور الوضع العام بين الهيئتين[3]

إن هيئة الأركان العامة كانت منذ تأسيسها في شبه صراع دائم مع الحكومة المؤقتة، واستطاعت أن تحجم هذه الأخيرة وتسيطر على القوات المسلحة سيطرة تامة خصوصا قوات الحدود المرابطة في تونس والمغرب، وكان من نتائج هذا الخلاف : أن إلتجاء كل طرف من هذه الأطراف إلى تجنيد أعداد كبيرة من اللاجئين القادرين على حمل السلاح بقصد تقوية صفوفه، وكان أعضاء من الحكومة المؤقتة ينسقون مع بعض الولايات في الداخل بعيدا عن هيئة الاركان[4]

---

(1) المصدر نفسه، ص27.

(2) إدريس فاضلي، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة و دليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص124.

(3) محمد زروال، (إشكالية القيادة)، مصدر سابق، ص57.

(4)سعد بن البشير عمامرة، دراسات و أبحاث في قضايا ثورة التحرير الجزائرية، دائرة المعارف لولايات الجنوب الشرقي، الوادي، 2015، ص 86.

كما كان هناك العديد من قادة الداخل يؤيدون خط العقيد هواري بومدين، وفي ظل هذا الجو المشحون بالتوتر إلتجأ هواري بومدين إلى ولاية الأوراس النمامشة حيث يوجد الطاهر زبيري ومن الجدير بالذكر أن معظم قيادات الداخل لم تكن على وفاق مع رئاسة الحكومة المؤقتة [1]

المبحث الثاني : عزل هيئة الأركان العامة

المطلب الأول : إستقالة هيئة الأركان العامة

كرس تنازل هواري بومدين عن الطيار الفرنسي القطيعة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان كما حقق رغبة الحكومتين الجزائرية و التونسية معا وشرعت هيئة الأركان في إعداد مذكرة مطولة وجهتها لرئيس الحكومة المؤقتة، وقد تصاعد الخلاف والتوتر بين الطرفين مما جعل بومدين ورفاقه يقدمون استقالتهم في 15 جويلية 1961 [2]

وجهت هيئة الأركان في المذكرة التي أعدتها إتهاما للحكومة المؤقتة بالإنحراف في عدم تطبيق قرارات طرابلس ومحاولة عرقلة أداء مهامها، كما تبين مدى ضعف الحكومة المؤقتة أمام حكومة تونس إذ راحت تمارس ضغوطاتها على هيئة الأركان في تسليم الطيار[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 87

[2]مريم شويحات، مرجع سابق، ص 236.

[3] سهام ميلودي، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني،1962/1958، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير)، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2011/2010، ص 59.

وفي هذه المذكرة تم توجيه دعوة لتدخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA) والسجناء الخمسة باعتبارهم حكاما تاريخيين للوطن والشعب وأنهم الأمل الوحيد لإعادة السكة لمسارها[1]

فجرت هيئة الأركان العامة في هذه المذكرة كل نواياها و طموحاتها الواضحة وشعوراً منها بأنها تمسك بزمام القوة العسكرية أرادت أن تظهر قوة سياسية مستقلة لابد أن يحسب لها حسابها وأن تأخذ بعين الاعتبار [2]

كشفت المذكرة عن برنامج سياسي حقيقي سواءا فيما يتعلق بالقضايا الداخلية أو الخارجية وأبعدت نفسها نهائيا عن التبعية المحيطة ومن هنا بدأت تعمل لحسابها الخاص[3]

فضحة هيئة الأركان بوجه خاص الفوضى المالية لدى الحكومة المؤقتة وسياستها التونسية لكنها لم تنشر مطلقا إلى مطالبتها بغرض إشرافها على الولايات التي كانت نقطة محل الخلاف ،وكانت الانتقادات تستهدف بوجه خاص الرئيس بورقيبة وكريم بلقاسم[4]

بعد تقديم الإستقالة[5] مباشرة غادر كلاً من بومدين و منجلي وقايد أحمد إلى ألمانيا وقد تخلى عنهم الرائد عز الدين زراري وكانت هيئة الأركان قد استخلفت هيئتين مؤقتتين مواليتين لها على الحدود الشرقية و الغربية لغلق الباب أمام أي تمرد من طرف الحكومة المؤقتة للسيطرة على الجيش[6]

المطلب الثاني :تحالف بن بلة وقيادة الأركان

---

(1) المرجع نفسه، ص 60.

(2)علي كافي، مصدر سابق، ص 256.

(3)علي كافي، المصدر السابق، ص 266.

(4) محمد حربي، مصدر سابق، ص 252.

(5) أنظر الملحق رقم : 15.

(6) مريم شويحات، المرجع السابق، ص 237.

لم يكن قادة هيئة الأركان العامة EMG لا من مؤسسي جبهة التحرير الوطني ولا من إطارات الحركة الوطنية قبل1954 لذلك رأو من الضروري البحث عن سند لهم لتوفير التركية الشرعية التاريخية والثورية لحكمهم[1]

وفي هذا الشأن أرسلت قيادة الأركان عبد العزيز بوتفليقة ليعرض على القادة التاريخيين المحبوسين كونهم أعضاء في الحكومة المؤقتة وفي المجلس الوطني للثورة وجهة نظر قيادة الأركان حول طبيعة الأزمة وكيفية حلها وقد اقترحت قيادة الأركان من أجل ذلك إنشاء مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني وإعداد برنامج سياسي، فتبنى بن بلة وخيضر وبيطاط خطة قيادة الأركان[2] على عكس محمد بوضياف الذي كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم فرفض عرض هواري بومدين[3]

في هذا السياق عقد التحالف بين أحمد بن بلة وقيادة الأركان[4] حيث اصبح هذا الثنائي يشكلان نواة المعارضة التي جمعت كل الرافضين للوضع السياسي القائم كما سعى بن خدة للحفاظ على الحكومة المؤقتة [5]

كانت قيادة الأركان مدركة لقوتها العسكرية والتأثير السياسي لتحالفها مع بن بلة وهو ما شجعها على الإعلان بعد الإستقلال عن استعدادها لمعارضة تطبيق أحكام اتفاقيات إيفيان[6] إنضم فرحات

---

(1) المرجع نفسه، ص 238.

(2) عبد الحميد الابراهيمي، المصدر سابق، ص 57.

(3) مريم شويحات، المرجع السابق، ص 239.

(4) أنظر الملحق رقم : 16.

(5) لزهر بديدة،«الجزائر المستقلة بين طموح بناء الدولة والأزمة السياسية 1962-1963»،المجلة التاريخية الجزائرية،ع2، 2021/05/30، ص859.

(6) المصدر نفسه، ص 63.

عباس للمكتب السياسي وذلك بقصد محاصرة بن خدة و دحلب وبلقاسم اللذين أبعدوه عن السلطة[1]

وبالنسبة لقيادة الأركان فإن إستراتجيتها كانت تتمثل في عقد مؤتمر للإطارات وذلك بقصد حل النزاع بينها وبين الحكومة المؤقتة، ولهذا كانت هيئة الأركان تطمح لتجسيم فكرة بن بلة المتمثلة في جمع القوات الوطنية الحية حوله وذلك في إطار جبهة التحرير الوطني[2]

اتفق أحمد بن بلة وهيئة الأركان العامة على إستراتجية واحدة وهي تحرير ميثاق يتضمن المحاور الرئيسية وبرنامج عمل للحكومة الجزائرية وانتقال السلطة إلى مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائري تخضع له الحكومة المؤقتة وظهر بوضوح التنسيق بين قيادة الأركان و بن بلة يوم قررت الهيئة استدعاء القادة الخمسة لزيارة جيش التحرير المتواجد بمدينة وجدة المغربية وذلك عقب خروجهم من السجن، وفي تلك الزيارة انفرد عبد العزيز بوتفليقة وأحمد مدغري بالسيد بن بلةو شرحا له موقف هيئة الأركان العامة من الحكومة المؤقتة وإذا كان قايد أحمد وعلي منجلي يفضلان عدم الإعتماد على أي زعيم ومواجهة الحكومة المؤقتة، فإن بومدين يرى أن مصلحة البلاد تقتضي عدم مواجهة الحكومة والتحالف مع بن بلة واشتد الخلاف بين هيئة الأركان ويوسف بن خدة وساءت العلاقة بين بن خدة و بن بلة وقام بن خدة باتخاذ قرار حاسم يتمثل في عزل هيئة الأركان العامة للجيش. وأنذاك توجه هواري بومدين رفقة السعيد عبيد إلى الولاية الأولى وخلفهما عشرة آلآف من الجنود جيش التحرير المرابط على الحدود ومن هناك زحف بومدين على بقية الولايات بجيشه المزود بالاسلحة التقيلة وقام بن بلة بانشاء قيادة مؤقتة له في تلمسان و ذلك في رعاية أحمد مدغري والي تلمسان وبعد نقاش طويل أعلن أحمد بومنجل في 22 جويلية 1962 المتحدث

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 504.

[2] المرجع نفسه، ص 505.

الرسمي بإسم مجموعة تلمسان في مؤتمر صحفي عن التشكيلية الجديدة للمكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان[1]

ان بوضياف وبلقاسم لم يعجبهما القرار االمتخذ من طرف واحد وأعلنا من استقالتهما من المكتب السياسي الذي اقترحته هيئة الأركان العامة بطرابلس[2]

و في منتصف أوت1961 وقع خلاف بين المكتب السياسي الذي قام باعداد قائمة المترشحين للانتخابات البرلمانية التي كان من المفروض أن تجرى في 1962/09/02 وبين قادة الولاية الرابعة اللذين يرفضون ترشح الشيخ خير الدين وعبد الرحمان فارس في الجزائر العاصمة و في 1962/08/19 ثم نشر قائمة الأفراد المرشحون من طرف المكتب السياسي لجبهة التحرير إلى الإنتخابات التشريعية القادمة و وعندما إلتجأ قادة الولاية الرابعة إلى العنف للاحتجاج على اللجنة الانتخابية المعنية من طرف المكتب السياسي قرر أحمد بن بلة وأعضاء المكتب السياسي في 1962/08/30 استعمال جيش هيئة الاركان للزحف على الجزائر العاصمة وإسكات أصوات المعارضة للمكتب السياسي وفي 1962/09/09 بسط الجيش الوطني الشعبي سلطته على العاصمة و انسحبت قوات الولاية الرابعة بعد وساطة ناجحة للعقيد حسان والعقيد محند ولد الحاج وفي 1962/09/20 جرت الانتخابات التشريعية و نجح جميع الأعضاء اللذين اقترحهم المكتب السياسي للحزب الواحد وبعد أسبوع قام السيد أحمد بن بلة بتشكيل حكومتة الجديدة و تقاسم فيها المناصب الحساسة مع قيادة الأركان التي استأثرت بوزارة الدفاع التي أسندت للعقيد بومدين ووزارة الداخلية التي أسندت لأحمد مدغري[3]

---

[1] علي الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ج3، دار ابن كثير،د م ن، ص511.

[2] المرجع نفسه، ص 512.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 508.

إلى جانب تحالف بن بلة وقيادة الأركان كان في تلك الفترة شيء من الإختلاف حول الأساليب التي يجب استخدامها إذ كان بن بلة مصمما على تحقيق مراده لكن بعد استنفاد وسائل المصالحة التي يمكن أن تحقق له ذلك فهو إذا كان يؤجل إلى اقصى حد ممكن استخدام القوة بينما كانت نظرة قيادة الأركان أكثر خشونة، فقد اقترحت أن يتم إعلان المكتب السياسي بعد إجتماع طرابلس فورا ويبدأ السير نحو العاصمة دون أن تعبر أدنى اهتمام للحكومة التي لم يعد لها ولا للمجلس الوطني في نظرها أي وجود، كما أعلن الناطق باسم جيش الحدود أن حملة الشرح والتشهير التي شرع فيها جيش التحرير سوف تتواصل وكانت الحكومة حينئذ محل انتقادات و اتهامات في غاية القسوة على لسان الناطقين بإسم بن بلة وقيادة الاركان[1]

إن محاولة عزل أعضاء الحكومة المؤقتة اللذين عينهم المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه 1961/08/27 بطريقة قانونية قد اعتبرها الملاحظون السياسيون بمثابة تمرد على السلطة الشرعية و هذا معناه إلتجاء كل طرف إلى إستعمال القوة لفرض سلطة سياسية جديدة تخدم مصالحه وأهدافه الخاصة، كما أن سياسة فرض الحلول بالقوة تعني في واقع الأمر ضعف مؤسسات الدولة الجزائرية وعدم قدرة رجال الحكم على العمل في إطار المؤسسات و القوانين الخاصة بحل الخلافات التي تحدث في المجتمع الجزائري[2]

المطلب الثالث: اجتماع زمورة 24–25 / جوان / 1962

أثمرت جهود الحكومة المؤقتة باتجاه الولايات والإتحادية اجتماع زمورة (برج بوعريريج) يومى 24 و 25 جوان[3]، هذا الاجتماع الذي اتخذ مواقف مناوئة لهيئة الأركان العامة خاصة و حاول

[1]صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 132.

[2]عمار بوحوش، «التطورات السياسية في الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة(1962/1965)» مجلة البحوث التاريخية، ع2، 2022/12/31، ص 150.

[3] أنظر الملحق رقم : 17.

تجسيدها في عدد من اللوائح والقرارات مثل المطالبة بعزل بومدين ورعاته و تعيين هيئة تنسيق ما بين الولايات على أساس أن تصبح السلطة الفعلية داخل البلاد[1]

صفة الإجتماع للولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، الولاية الثالثة (القبائل) ، الولاية الرابعة (العاصمة) بالإضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة وفيدارلية فرنسا لجبهة التحرير الوطني وقد سجل الحاضرون أن الإنقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها وأن الصراع بين هذه الأخيرة وقيادة الأركان العامة قد فوضت ركائز السلطة و أدت إلى الفراغ فأصبحت الولايات تتصرف بمفردها[2]

تقرر في هذا الاجتماع تشكيل لجنة تنسيق بين الولايات أسندت لها مهمة إعداد القوائم الخاصة بالمرشحين للمجلس الوطني التأسيسي [3] من أجل توحيد الجهود والحفاظ على وحدة الأمة، وعلى العموم فقد سارت الأمور لصالح الحكومة المؤقتة ومن الراجح أن يكون ذلك الاجتماع بإيعاد زمن الحكومة المؤقتة فقد اتخذت النصوص الصادرة عنه مرجعية سياسية لها [4] تحدث المجتمعون عن موقف الحياد إزاء جميع الأعضاء في الحكومة.

في الواقع لم يكن ذلك صحيحا لأن معارضتهم للوزراء المتحالفين مع هيئة الأركان كانت واضحة فقد كان عز الدين زراري في العاصمة مناوبا لبن بلة و كانت الولايتان الثانية والثالثة مرتبطتين بين بن طوبال و بلقاسم و بالتالي كانتا ضد بن بلة وأنصاره في الحكومة وبالنسبة للولاية الرابعة إختلف الأمر إذ يمكن القول إن موقف الحياد المعلن كان له معنى عندها بدليل مواقفها اللاحقة، فهي لم تشارك في استقبال الحكومة عند دخولها ومنعت رئيسها بن خدة من عقد التجمعات التي أراد تنشيطها في مناطقها فأما في الطرف المقابل عند قيادة الأركان فكان اجتماع

(1) محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق، ص 841.

(2) علي هارون، خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 1962، دار القصبة للنشر، الجزائري 2003، ص71.

(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 135.

(4) محمد تقية، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز و الآمال، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 1981، ص 589.

زمورة سببا آخر في تصعيد الأزمة إذ بمجرد إطلاعها على الاجتماع و مقرراته جن جنونها و لم يتردد الناطق بإسمها علي منجلي في التأكيد أن ذلك اللقاء قد تم بتواطؤ مع فرنسا[1]

إنتهى الإجتماع بالتنديد بالإنشقاقات داخل الحكومة المؤقتة وإعلان حالة الطوارئ في الولايات الثلاثة[2] ومطالبة كل أعضاء الحكومة المؤقتة بالتنديد بأعضاء هيئة الأركان[3]

و في 30 جوان قامت الحكومة المؤقتة بإقالة هيئة الأركان في بلاغ وجهته إلى جيش التحرير الوطني أطلعت فيه على عزمها على تحمل مسؤوليتها الثقيلة والسلطة المخولة لها إلى غاية تشكيل حكومة تابعة من الجمعية الوطنية[4]

قررت الحكومة المؤقتة بالتنديد بكل الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان وتجريد العقيد هواري بومدين ومنجلي و من رتبهم كما رفضت كل أمر صادر من هؤلاء الضباط السابقين[5]

كانت الغاية من هذا الإجتماع الحرص على الإستجابة الفورية للتطلعات الكبيرة للشعب، بالحفاظ على وحدة الحكومة المؤقتة لكن الإدراك الملموس لدى الجيش و أوساط الشعب لمفهوم الوحدة ليس له أي معنى بدون القيادة العليا للأركان العامة و بدون لم الشمل بين إطارات القيادة في الداخل وإطارات القيادة في الخارج . كانت الأغلبية الساحقة للجيش المرابط بالحدود جنودا وضباطا يأملون في الدخول إلى التراب الوطني في نطاق الوحدة الشاملة بين الحكومة المؤقتة والجيش برئاسة الهيئة العليا لقيادة الأركان و لكن كم كانت خيبة الأمل كبيرة عندما اندلع النزاع بين

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 136.

(2) رحمة عولمي، مرجع سابق، ص 103.

(3) علي هارون، المصدر السابق،ص 72.

(4) مصدر نفسه، ص 73.

(5) رحمة عولمي، المرجع السابق، ص 104.

الإخوة الأعداء كما لم يكن المشاركون في هذا الاجتماع على علم بالأبعاد الحقيقية للرهانات محل الصراع. فالأغلبية كانت تضن أنها تبنت المواقف المناسبة للضغط على القيادة العليا للأركان من أجل الحفاظ على الأقل على الوحدة الوطنية إلى غاية إجراء الإنتخابات لكن هذه القرارات أثرت سلبا على العلاقات ما بين القيادة العليا لهيئة الأركان و القادة المشاركين في اجتماع زمورة [1]

[1] محمد تقية، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 242.

خاتمة

خاتمة :

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج منها :

- عقد اجتماع مارطوني بتونس سمي باجتماع العقداء العشر من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959.
- من بين القضايا التي طرحت في اجتماع العقداء العشر قضية مشروع مولود إيدير و الأوضاع العامة للشعب.
- بعد فترة من المناقشات و المشاورات توصل المجتمعون لمجموعة من القرارات من بينها:
- إعادة تنظيم الجيش و وضع نظام أساسي للثورة إضافة إلى إنشاء مجلس وطني للثورة .
- تمت المطالبة في ذلك الاجتماع المارطوني بإدخال تغييرات في القيادة السياسية للخارج.
- جراء اجتماع العقداء العشر تم عقد مجلس وطني للثورة بطرابلس بتاريخ 1959/12/16 إلى 1960/01/18 كما درس الصعوبات التي تواجهها الثورة إضافة إلى أوضاع الشعب.
- توصل اجتماع طرابلس الأول 1959 إلى قرارات تذكر من بينها : إنشاء قيادة عسكرية جديدة سميت باللجنة الوزارية للحرب و إنشاء قيادة أركان عامة.
- أسندت قيادة هيئة الأركان العامة إلى العقيد هواري بمساعدة كلا من على منجلي و قائد أحمد و عز الدين زراري.
- بدأت هيئة الأركان نشاطها إبتداءا من 1960/01/29 تحت مراقبة اللجنة الوزارية الحربية.
- كانت تهدف هيئة الأركان إلى إعادة تنظيم الجيش و العمل على التخلص من الأسلاك الشائكة.

- كان لهيئة الأركان دور كبير على المستوى العسكري فكان لها الفضل في تنظيم جيش الحدود و انشاء الفيالق و وضع حد لخطي شال و موريس.
- قسمت هيئة الأركان العامة الشريط الحدودي على ثلاث مناطق و هي المنطقة الشمالية و الجنوبية و جهة أخرى على حدود مالي و النيجر.
- كانت هيئة الأركان العامة رافضة لإتفاقيات إيفيان بإستثناء قرار مبدأ حق تقرير المصير.
- عرفت هيئة الأركان أزمة صراع بينها و بين المؤسسات السياسية و العسكرية خاصة اللجنة الوزارية للحرب و كان هذا الصراع يدور حول من تكون له الرقابة و المسؤولية على جيش الحدود بين الولايات.
- لم تكن هيئة الأركان على علاقة حسنة مع الحكومة المؤقتة بل كانت علاقة تسودها الصراعات و الأزمة خاصة فيما يتعلق بأسر الطيار الفرنسي و قضية المفاوضات.
- أدت حادثة الطيار الفرنسي إلى إستقالة هيئة الأركان العامة و قدمت هذه الأخيرة مذكرة للحكومة المؤقتة في هذا الشأن.
- إن العلاقة التوطدية بين أحمد بن بلة و هواري بومدين بدأت عشية الاستقلال عندما بدأ هواري بومدين في البحث من يستند إليه و استعملا جيش الحدود للإستيلاء على السلطة.
- إنعقد اجتماع بزمورة بتاريخ 25/24 جوان 1962 حضرته كل من الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة و المنطقة المستقلة للجزائر و فيديرالية فرنسا و فيديرالية تونس.
- إتفق المشتركون في اجتماع زمورة على بعض القرارات منها تشكيل لجنة تنسيق ما بين الولايات و التصدي للمشاريع التمردية لهيئة الأركان.
- في هذا الاجتماع قامت الحكومة المؤقتة بإصدار قرار لعزل هيئة الأركان العامة.

الملاحق

الملحق رقم(01): صورة للعقداء العشرة يرافقهم خليفة لعروسي[1]

صورة للعقداء العشرة يرافقهم خليفة لعروسي.

الملحق رقم(02):البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ختام دورته 1960/01/18[2]

النص: البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ختام دورته
يوم 18 جانفي 1960[1]

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورة عادية بطرابلس (ليبيا) من 16 كانون الأول - ديسمبر 1959 إلى 18 كانون الثاني - يناير 1960.

وبعد استماعه إلى عرض عن نشاطات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قام المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدراسة معمقة للوضع العسكري واتخذ إجراءات هامة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وبتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني، ودرس وضعية شعبنا وكذلك السياسة المتبعة من طرف الحكومة الفرنسية قصد خنق الكفاح التحريري لشعبنا، واتخذ إجراءات على الصعيد التنظيمي ليجعل كفاحه أكثر فعالية، وعلى صعيد السياسة الخارجية حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية أهدافنا لجعل العون والسند للثورة الجزائرية من طرف البلدان المحبة أكثر تنسيقا، وأكثر جدية.

وبعد دراسة الهياكل التنظيمية للثورة وملاءمتها مع الظروف الجديدة ضبط المجلس الوطني للثورة الجزائرية تنظيمات، وأعطى الصيغة القانونية للمؤسسات الأولى للدولة الجزائرية، وفي هذا الإطار قام بإعادة تشكيل وتركيز الجهاز الحكومي، وأوصى بإنشاء لجنة وزارية مشتركة للدفاع الوطني تضمن الحكومة تسيير بها مباشرة قيادة الأركان، ومن جهة أخرى أكد المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأخذ بعين الاعتبار وعن طريق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 أيلول - سبتمبر 1959 اللجوء إلى تقرير المصير، معتبرا أن هذا اللجوء بالنسبة للشعب الجزائري هو إحدى وسائل استرجاع استقلاله.

وبعد اتخاذ هذا الموقف كان بالمستطاع أن يتحقق السلام فورا، خصوصا عندما أخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المبادرة العملية التي تمثلت في تعيينها يوم 20 تشرين الثاني - نوفمبر 1959 خمسة من قادتها للشروع في محادثات مع الحكومة الفرنسية.

إن المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي يؤيد هذه المبادرة يأسف لكون الحكومة الفرنسية قد اختارت - للتملص من المفاوضات - إثارة حادثة اعتقال القادة المعنيين متجاهلة بأن هذا الاعتقال هو نتيجة لعمليات قرصنة، وردا على هذا الاقتراح البناء رفضت الحكومة الفرنسية على ذلك - ولحد ذريعة وهي - الإفادة من فرصة السلام، وفضلت مواصلة الحرب من أجل تجديد الاحتلال الاستعماري، وذلك هو ما تبرز، كثيرا تصريحات الوزير الأول والقادة العسكريون الفرنسيون.

---

[1] علي كافي، مصدر سابق، ص251.

[2] عبد الله مقلاتي، مواثيق و وثائق الثورة الجزائرية، دراسة و تحليل، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013، ص 406.

الملحق رقم(03) : أعضاء اللجنة الوزارية للحرب[1]

بلاغ

عملا بتوصية من المجلس الوطني الثورة الجزائرية عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السادة : بلقاسم كريم نائب رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية . والاخضر بن طبال وزير الداخلية وعبد الحفيظ بوصوف وزير الاخبار والمواصلات عينتهم كاعضاء اللجنة الوزارية الحربية .

الملحق رقم(04) : مخطط يمثل المصالح الأساسية لهيئة الأركان العامة[2]

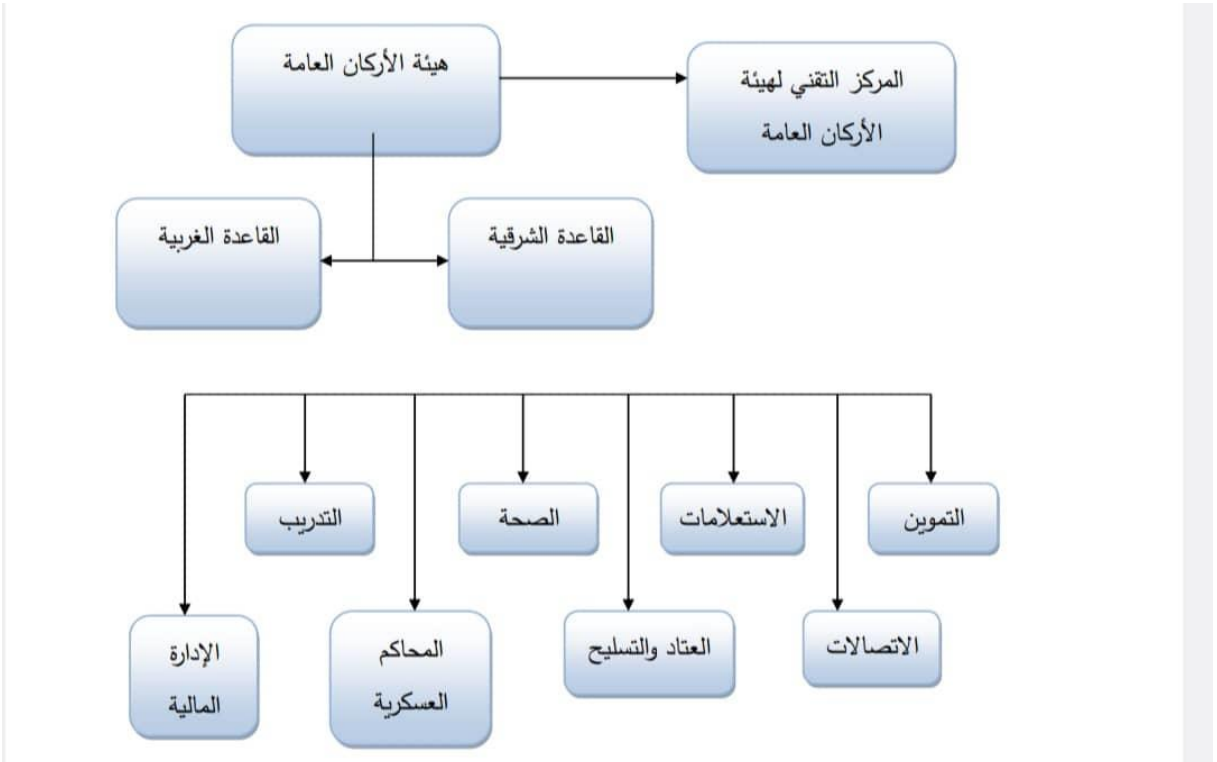

[1] جريدة المجاهد، مصدر سايق، ص8

[2] سارة بوضياف، مرجع سابق، ص 52

الملحق رقم(05) : مركز زغنغن[1]

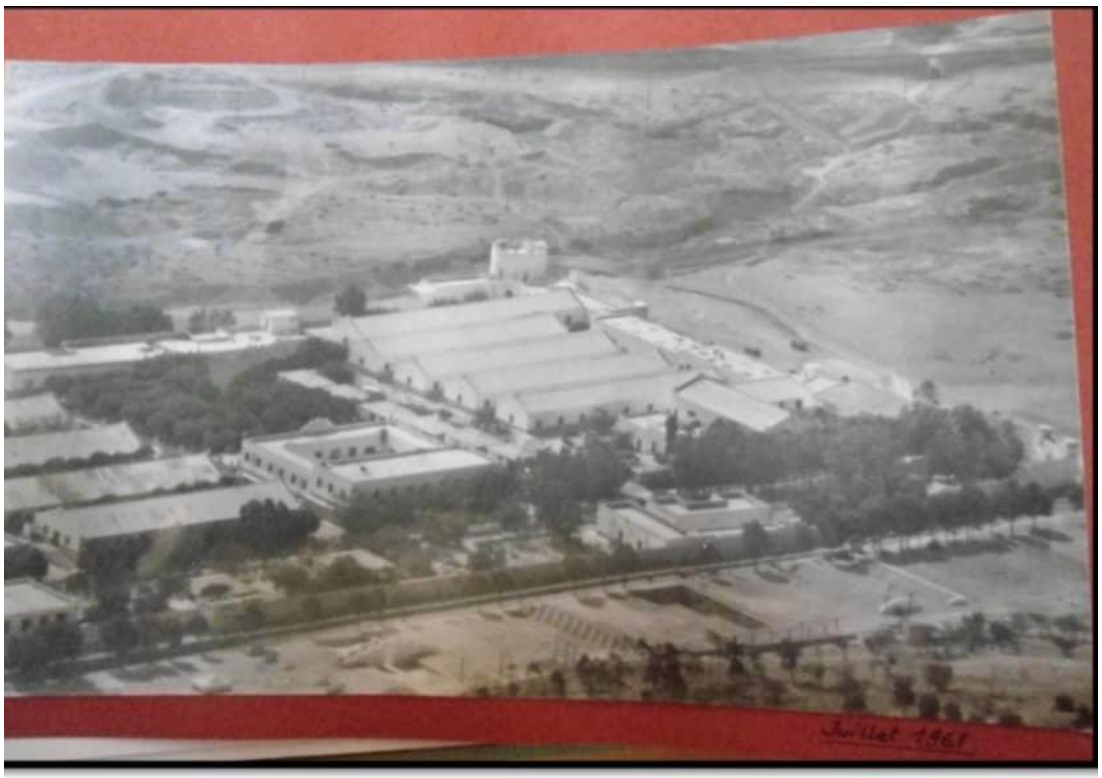

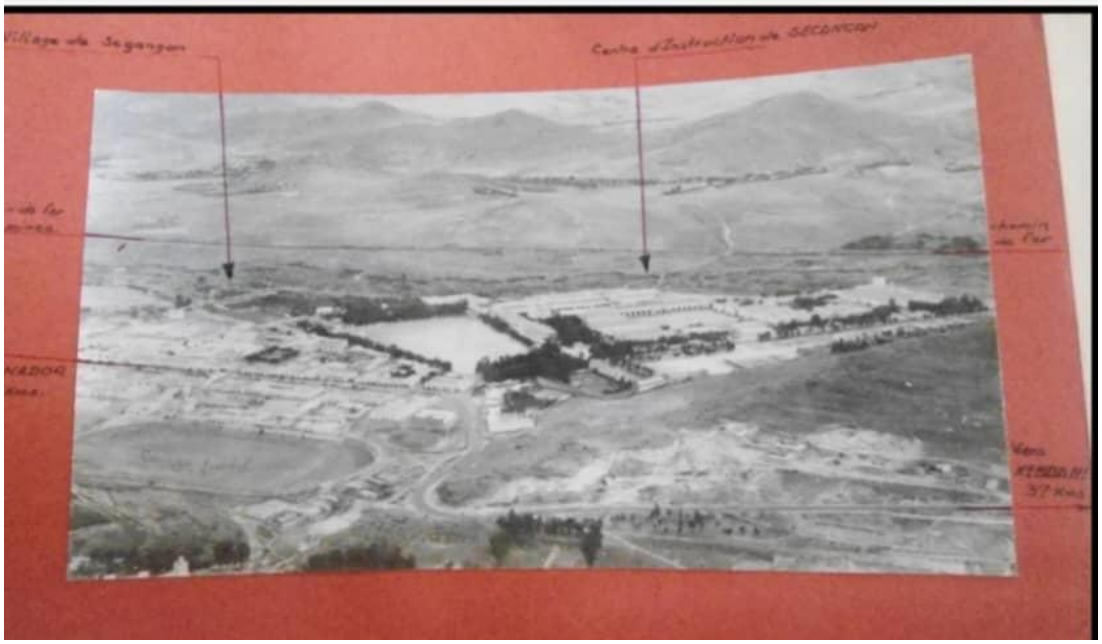

[1] عائشة/ مرجع، الصحة بالولايةالخامسةفي الثورة التحريرية(1962/1954)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2018/2017، ص 387.

الملحق رقم (06) : بطاقة تعريف عسكرية لهواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة[1]

الملحق رقم (07) : علي منجلي [2]

[1] مسعود عثماني، الرئيس هواري بومدين الحصيلة، دار الهدى، الجزائر، ص53.

[2] عمار بومايدة، مصدر سابق، ص17

الملحق رقم (08) : قايد احمد [1]

الملحق رقم (09) : خط موريس في الجهة الشرقية [2]

[1] عبد القادر مرجاني، مرجع سابق، ص16.

[2] طاهر السعيداني، مصدر سابق، ص83.

الملحق رقم (10): موقع غارديماو[1]

الملحق رقم (11) : الرائد صالح السوفي قائد منطقة العمليات الجنوبية رفقة مساعديه السعيد عبيد و محمد علاق[2]

السعيد عبيد-صالح السوفي- بن يوسف بن خدة-محمد علاق

[1] محمد غماري، مرجع سابق، ص31.

[2] بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكريللثورةالجزائرية، المنطقة لخامسة، الولاية الأولىالتاريخية(د.د.ن)،(د.د.م)،(د.د.س)،ص312.

الملحق رقم (12): كمية السلاح التي دخلت للجزائر من واجهة الحدود الشرقية[1]

نوع السلاح	مقدار السلاح
رشاش نوع ثقيل.	327
مسدس عيار 7.62.	4996
سلاح فردي، بندقية آلية، مسدس آلي.	16508
قذيفة مضادة للدبابات.	340
مسدس آلي.	250
مدفع.	121
قذائف النبالم.	150
مدفعية متعددة الذخيرة.	545
بندقية رشاشة.	2131
مسدس آلي عيار 7.65.	4996

[1] سارة بوضياف، المرجع السابق، ص69.

الملحق رقم (13): الهجومات العسكرية لجيش التحرير الوطني على خطي شال و موريس 1962/1960[1]

الهجومات العسكرية سنة 1960

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم على جنبين - سيدي عبيد - خط شال - عين الكرمة	جانفي	عمارة مادي - الفاضل	جريح واحد	- 3 قتلى - تخريب حوالي 500م من خط شال
- هجوم على خط شال- رجيلات - عين الكرمة	جانفي	لخضر الوهراني	/	- تخريب 2 كلم من خط شال
- هجوم على خط شال - صنهاجة	جانفي	بوجمعة المروكي - الفاضل	1شهيد ، 1 جريح	- تخريب 1 كلم من الخط وقتل 12 عسكري
- هجوم على خط شال - القنطرة - بيشي - عين الكرمة	جانفي	الوهراني - الفاضل	/	- تخريب حوالي 2500م من الخطوط الشائكة
- هجوم على خط شال - برحيلات - عين الكرمة	جانفي	الفاضل + علي زيني + محمد سلمون	3 جرحى	- 9 قتلى + تخريب حوالي 3 كلم من خط شال
- هجوم شامل على مراكز العيون	فيفري	الكتيبة الأولى من الفيلق 11- طرفوش أحمد	3 شهداء - 6 جرحى	- فتح ثغرات في خط شال وتدمير 3 دبابات
- هجوم على خط شال - الوليجة - الزيتونة	فيفري	- الفاضل	1 شهيد - 6 جرحى	-تخريب 15 كلم من الخط
- هجوم على خط شال - القطارة - عين الكرمة	فيفري	المروكي + الفاضل	/	- تخريب 750 م من الخط

الهجومات العسكرية سنة 1961

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم على مراكز العدو وخط شال من باب جر	21 جانفي	قادة الفيالق الثلاثة 11-12-13 بإشراف هواري بومدين ويوسف بن خدة	62 شهيد 85 جريح	- أسر 7 عساكر - تدمير 20 مركز مراقبة - إسقاط طائرة ومايزيد عن 200 بين قتيل وجريح
- معركة واد لوحشيشة، عين لعسل	23 جانفي	الشاذلي بن جديد	14 شهيد 10 جرحى	فتح ثغرات في خط شال - تدمير دبابتين ومركز للأضواء الكاشفة - احتلال في مواقع العدو
- هجوم على الثكنات العسكرية وأبراج المراقبة في بوحجار	فيفري	جيلالي بن محمد بن لخضر	4 قتلى	- تحطيم 7 أبراج للمراقبة و 5 دبابات تخريب 9 كلم من الأسلاك الشائكة
- هجوم على مركز الحمرة - رمل السوق	مارس	قائد الفيلق 13	شهيد واحد جريح واحد	- قتل وجرح بعض أفراد المركز تخريب مسافة 200 م من الخط
- هجوم على مركز عين الكرمة	مارس	قائد الكتيبة الأولى / ف 56	3 شهداء 3 جرحى	- إحداث عطب لثكنة عين الكرمة تحطيم دبابة إحداث تخريب لمسافة من الخط.

[1] الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص ص 64،65

الهجومات العسكرية سنة 1962

إسم ومكان الهجوم	الشهر	قائد الهجوم	خسائر جيش التحرير	خسائر العدو
- هجوم عام من الزيتونة إلى باب بحر	جانفي	قادة الفيالق والكتائب بإشراف هواري بومدين	خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد	- خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد
- هجوم عام على نواحي بوحجار	جانفي	قادة الفيالق 17-25-26-27	5 شهداء	- إسقاط طائرة تحطيم مركز للمدفعية الثقيلة - تحطيم ثكنة للهندسة العسكرية
- كمين ضد مدرعات - مرداس - عمسفور	فيفري	شابي صالح	جرحى	- 7 قتلى، 3 جرحى تدمير مدرعة

الملحق رقم (14) :وثيقة إتفاقية إيفيان ممضاة من طرف المرحوم كريم بلقاسم و لويس جوكس [1]

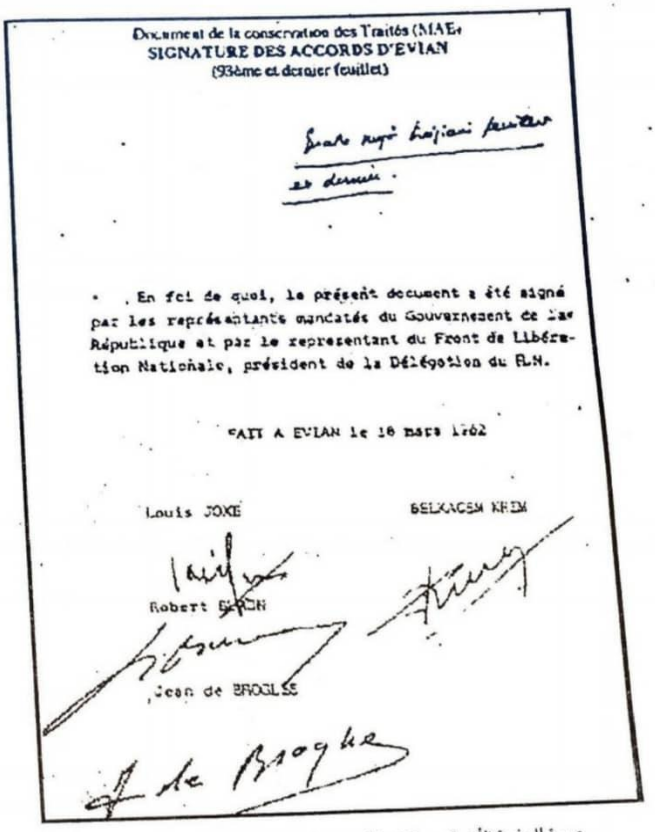

Document de la conservation des Traités (MAE)
SIGNATURE DES ACCORDS D'EVIAN
(93ème et dernier feuillet)

Louis JOXE

BELKACEM KRIM

Robert BURON

Jean de BROGLIE

صورة للصفحة الأخيرة من وثيقة اتفاقيات إيفيان ممضاة من طرف المرحوم كريم بلقاسم ولويس جوكس

(1) عمار جرمان، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الإستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 178.

الملحق رقم (15) : نص إستقالة هيئة الأركان العامة [1]

15 juillet 1961. *SOURCE : archives privées.*

L'établissement de ce mémoire répond à deux préoccupations. D'une part, nous soussignés colonel Boumedienne, commandants Slimane, Mendjeli et Azzedine désirons rendre officielle notre démission de nos responsabilités à l'état-major général, d'autre part, donner les raisons et faits ayant déterminé cette décision.

Notre propos cherche à donner un sens à cette décision pour en éviter toute interprétation tendancieuse. Notre propos montre au travers de l'évolution politique et militaire que cette décision n'équivaut point à une fuite des responsabilités mais qu'il s'agit au contraire d'une décision à même, pensons-nous, de révéler à l'aide de multiples problèmes posés, la masse d'erreurs fort graves commises au nom de la révolution et auxquelles nous ne saurions apporter, plus avant, notre caution.

Ce document qui ne prétend pas avoir le caractère d'une étude exhaustive ne tend point à ouvrir une polémique vide de toute signification et encore moins à faire le procès de certains. Il est simplement destiné à rappeler de manière concise ce que nos écrits ont maintes fois rappelé en vain, des écrits adressés aux plus hauts responsables et qui n'ont sans doute pas toujours reçu la diffusion et la compréhension souhaitables au sein du gouvernement. Notre correspondance est là pour prouver que toutes les fois que les membres du gouvernement ont été à la hauteur de leur tâche, nous n'avons point manqué d'enregistrer avec satisfaction leur réussite. Ceci malheureusement n'a duré qu'un temps. Ceci malheureusement a progressivement fait place à une insouciance et à un à peu près point compatible avec l'esprit de dirigeants à la tête du gouvernement d'une nation en révolution. Et là aussi notre correspondance témoigne de l'orientation choisie depuis lors, orientation vers les chemins battus de la facilité.

La réunion des dix,[2] qui a été l'épilogue d'une crise ouverte, a permis à certains d'entre nous d'avoir une image sur la profondeur du cancer qui rongeait notre révolution.

Tripoli[3] ayant constitué la prise de conscience véritable nous semble-t-il pour ceux qui avaient perdu de vue les réalités, Tripoli ayant été l'occasion d'un nouveau départ sur des bases saines, il nous est d'autant plus douloureux de constater ce qu'il reste de l'historique serment prêté à l'issue de ce congrès.

La fausse orientation suivie depuis lors peut être envisagée à la lumière de deux catégories de problèmes, ceux que nous appellerons internes, et ceux qu'englobe le terme général de contentieux algéro-tunisien.

Ce que nous appelons fausse orientation en matière interne procède à la fois du déviationnisme et de la non-application des décisions de Tripoli. En ce qui concerne la première rubrique, il n'est que d'énumérer les nombreux travers enregistrés dont la somme est malheureusement un fardeau supplémentaire que la révolution déjà chargée ne peut se permettre de porter.

Nous avons toujours pensé que l'enfer vécu par notre peuple ne pouvait permettre à aucun d'entre nous le moindre oubli des douleurs et des deuils endurés par toutes les couches de nos populations. Nous avions toujours pensé que notre révolution ne pouvait guère s'accommoder des compromissions, des calculs personnels et des manoeuvres les plus mesquines. Et ne voilà-t-il pas que quotidiennement se déroulent, au su et au vu de tout un chacun, de mauvais exemples de corruption et de vénalité, ne voilà-t-il pas qu'un certain nombre d'éléments font couler à flots un argent corrupteur dont personne ne contrôle l'utilisation[4] ?

(1) Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algeriennes, Editions jeune Afrique, Paris

الملحق رقم (16) : **هواري بومدين رفقة أحمد بن بلة**[1]

[1] عمار جرمان، المصدر السابق، ص 189.

الملحق رقم (17) : نتائج اجتماع زمورة [1]

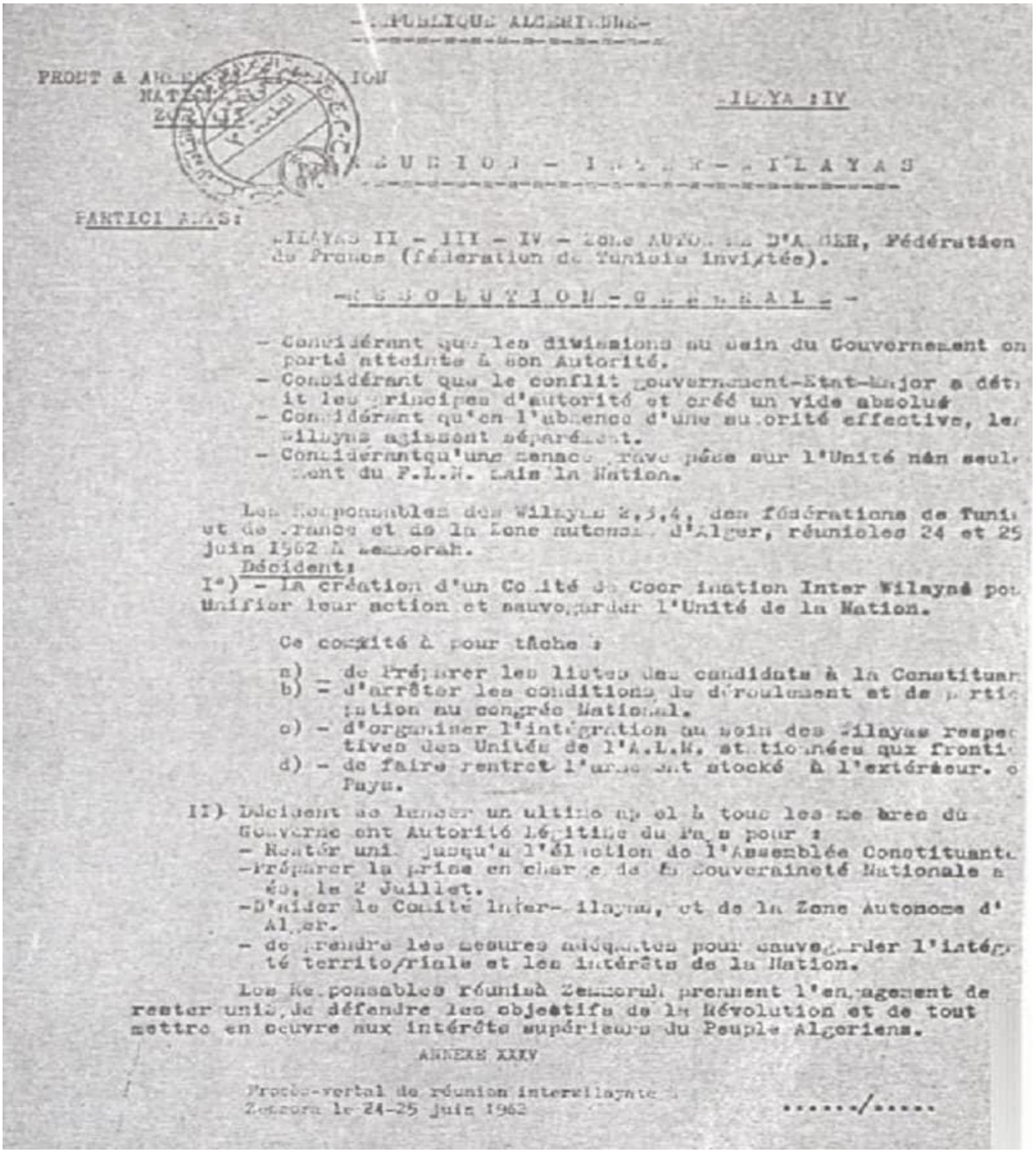

-RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE-

PROUT & ANGLO-SAXON ... ION
NATIONALE
2 ... 62

WILAYA IV

RÉUNION - INTER - WILAYAS

PARTICIPANTS:

WILAYAS II - III - IV - Zone AUTONOME D'ALGER, Fédération de France (fédération de Tunisie invitée).

-RÉSOLUTION - GÉNÉRALE -

- Considérant que les divisions au sein du Gouvernement ont porté atteinte à son Autorité.
- Considérant que le conflit Gouvernement-Etat-Major a détruit les principes d'autorité et créé un vide absolu.
- Considérant qu'en l'absence d'une autorité effective, les Wilayas agissent séparément.
- Considérantqu'une menace grave pèse sur l'Unité non seulement du F.L.N. mais la Nation.

Les Responsables des Wilayas 2,3,4, des fédérations de Tunisie et de France et de la Zone autonome d'Alger, réunis les 24 et 25 juin 1962 à Zemmorah.

Décident:

I°) - la création d'un Comité de Coordination Inter Wilayas pour Unifier leur action et sauvegarder l'Unité de la Nation.

Ce comité à pour tâche :

a) - de Préparer les listes des candidats à la Constituante
b) - d'arrêter les conditions du déroulement et de participation au congrès National.
c) - d'organiser l'intégration au sein des Wilayas respectives des Unités de l'A.L.N. stationnées aux frontières.
d) - de faire rentrer l'armement stocké à l'extérieur du Pays.

II) Décident de lancer un ultime appel à tous les membres du Gouvernement Autorité Légitime du Pays pour :
- Rester uni jusqu'à l'élection de l'Assemblée Constituante.
- Préparer la prise en charge de la Souveraineté Nationale le 2 Juillet.
- D'aider le Comité Inter- Wilayas, et de la Zone Autonome d'Alger.
- de prendre les mesures adéquates pour sauvegarder l'intégrité territoriale et les intérêts de la Nation.

Les Responsables réunis à Zemmorah prennent l'engagement de rester unis, de défendre les objectifs de la Révolution et de tout mettre en oeuvre aux intérêts supérieurs du Peuple Algériens.

ANNEXE XXXV

Procès-verbal de réunion interwilayate à Zemmora le 24-25 juin 1962 ...../.....

[1] محمد تقية (الثورة الجزائرية)، مصدر سابق، ص 752.

قائمة البيبلوغرافيا

قائمة المصادر باللغة العربية:

1) براهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.

2) بوحارة عبد الرزاق ، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، تق: زهور ونيسي، دار القصبة، 2005.

3) بورقعة لخضر، شاهد على إغتيال الثورة، ط2 ، دار الحكمة، 2000 .

4) بوزبيد عبد المجيد، الامداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، ط2، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

5) بومايدة عمار ، بومدين و الآخرون ما قاله و ما أثبتته الأيام ، تق: عبد الحميد مهري، دار المعرفة ، الجزائر ، 2008.

6) تقية محمد، الثورة الجزائرية، المصدر الرمز و الآمال، تر، عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 1981.

7) تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، تر: بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.

8) جديد الشاذلي ، ملامح حياة (1929–1979)، ج1، تح: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة، الجزائر، 2011.

9) جرمان عمار، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني و ما بعد الإستقلال، دار الهدى، الجزائر، 2007.

10) حربي محمد، جبهة التحرير الوطني، الاسطورة والواقع، تر: كميل قيصر، ط1،دار الكلمة، لبنان، 1983.

11) حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر ومعالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2012.

12) دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

13) زبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الوراس التارخيين1929-1962، منشورات ANEP، 2008.

14) زروال محمد ، التكوين العسكري في الثورة الجزائرية، دار الخلدونية، الجزائر، 2018.

15) زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، بئر مراد رايس، الجزائر، 2004.

16) زروال محمد، النمامشة في الثورة، ج3، دار هومة ، الجزائر ، 2016 .

17) ستورا بيجامين ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1996-1988 ، تر: صباح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، سوريا، 2012.

18) سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، مذكرات الرائد طاهر سعيداني، دار الامة، الجزائر، 2001.

19) شيروف محمد صالح ، هواري بومدين رحلة أمل و إغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005.

20) عباس محمد الشريف، من وحي نوفمبر مداخلات و خطب ، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر.

21) عمر مصطفى، الطريق الشاق الى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص290.

22) كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي، دار القصبة، الجزائر.

23) مالك رضا ، الجزائر في إيفيان، المفاوضات السرية ، 1956 -1962 ، تر: فارس غصوب، دار الفاربي، ط1، لبنان .

24) نزار خالد ، مذكرات اللواء نزار خالد، تق: علي هارون ، منشورات الشهاب، باتنة، 1999.

25) نزار خالد، يوميات حرب، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، الجزائر، 2004.

26) هارون علي، خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 1962، دار القصبة للنشر، الجزائري 2003.

27) هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية للثورة الجزائرية، دار هومة، الجزائر،2010.

28) ولد قبايلية دحو ، بوصوف و المالغ، الوجه الخفي للثورة، تر: أحمد بوذراع، دار القصبة، الجزائر، 2022.

المصادر باللغة الأجنبية:

1.Mohamed Harbi, les archives de la révolution Algeriennes, Editions jeune Afrique, Paris

المراجع:

1) أحمد مسعود سيد علي ، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

2) بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1965/1956، دار قرطبة، الجزائر.

3) بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية، المنطقة لخامسة، الولاية الأولى التاريخية،(د.د.ن)،(د.د.م)،(د.د.س).

4) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار الغرب الإسلام، بيروت، 1997.

5) جبلي طاهر، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954- 1962م، دار الامة، الجزائر، 2015.

6) حميدي أبو بكر الصديق، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

7) زبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، إتحاد الكتاب العرب، دمشق.

8) زبيري محمد العربي، مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني

للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة 01 نوفمبر، 2007.

9) زكرياء يحي، الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ، دار ناشري، 2003.

10) سعيدي وهيبة ، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح، دار المعرفة، الجزائر، 2019.

11) صغير مريم، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

12) صلابي علي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، ج3، دار ابن كثير،د م ن.

13) عباس محمد، رواد الوطنية ، دار هومة، الجزائر، 2005.

14) عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار القصبة، الجزائر، 2007.

15) عثماني مسعود ، الرئيس هواري بومدين الحصيلة، دار الهدى، الجزائر.

16) عثماني مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، الجزائر، 2012.

17) عمامرة سعد بن البشير ، دراسات و أبحاث في قضايا ثورة التحرير الجزائرية، دائرة المعارف لولايات الجنوب الشرقي، الوادي، 2015.

18) عمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد،ط1 ، قصر الكتاب، البليدة، 1997.

19) عمامرة سعد بن بشير، مسيرة حياة روؤساء الجزائر و حكوماتها 1962 – 1998، دار هومة، الوادي، 2013.

20) عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية نشأتها تنظيمها، دار الهدى، الجزائر، 1993.

21) غماري محمد، غار الدماء، قاعدة خلفية للثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، ط1، الشركة التونسية للنشر، 2019.

22) فاضلي إدريس ، حزب جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة و دليل دولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

23) لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

24) لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر ، 2009.

25) محامي زبيحة زيدان ، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر-2009.

26) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954م، التسليح والمواصلات اثناء الثورة التحريرية 1956 –1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2001.

27) مقلاتي عبد الله، إشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر.

28) مقلاتي عبد الله، الجبهة الجنوبية المالية النيجيرية و دورها الإستراتيجي في الثورة الجزائرية، ط1، دار السبيل، الجزائر ، 2004.

29) مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة الجزائرية، ج2 ، دار بوسعادة، الجزائر، 2013.

30) مقلاتي عبد الله، مواثيق و وثائق الثورة الجزائرية، دراسة و تحليل، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.

الجرائد و المجلات :

أ. الجرائد :

1.جريدة المجاهد، جبهة التحرير الوطني الجزائري، الجزائر، ع60، 25 جانفي 1960.

ب. المجلات :

1) بالعيدي سميرة، « جيش التحرير الوطني على الجبهة الحدودية 1960–1962 »، مجلة التاريخ المغرب العربي ، جامعة الجزائر، ع2، 15 مارس 2017.

2) بالفردي جمال، « جيش التحرير الوطني على الحدود بين الإحتراف العسكري و التنشئة السياسية 1960–1962 »، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع1، جويلية 2021.

3) بالفردي جمال، « علاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية و الغربية بهيئات الثورة الأخرى»، مجلة المصادر، ع1، 2010.

4) بلعالية ميلود،«خلافات قادة الثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس ماي 1962 »،مجلة دراسات و أبحاث، ع4، ديسمبر 2018.

5) بوحوش عمار، «التطورات السياسية في الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة(1962/1965)»،

مجلة البحوث التاريخية، ع2، 2022/12/31.

6) بوذراع أحمد، « هجومات جيش التحرير الوطني على المراكز الفرنسية في الحدود الشرقية 1960 »، مجلة الدراسات التاريخية ، ع1 ، فيفري 2021.

7) بوزيدي وحيد، « قضايا المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي »، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ع1، جويلية 2021 .

8) بوشيبة مختار، «دور العقيد هواري بومدين في تأسيس هيئة الأركان العامة»، مجلة اول نوفمبر، ع174، الجزائر، جويلية2010.

9) بوعباش مراد، « قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية »، مجلة الباحث، ع34 ، جوان 2018.

10) جبلي طاهر، « القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الجبهة الغربية خلال الثورة الجزائرية»، مجلة الحكمة، مج1، ع02، جوان 2013.

11) حباسي شاوش،« من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة»، مجلة الدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع02، جامعه الجزائر، 2002.

12) حجرس الهاشمي، « جيش التحرير الوطني التنظيم و التكوين »، مجلة الجيش، الجزائر، ع522، جانفي 2007.

13) سعد الله محفوظ، لقاء مع المجاهد عمارة بوقلاز، مجلة الجيش، ع364، وزارة الدفاع الوطنية، الجزائر، نوفمبر1993.

14) سعيدي مزيان، «جيش التحرير الوطني تطوره ومعالم من استراتيجيه العسكرية»، مجلة المصداقية، ع1، المدرسة العسكرية العليا للإعلام والاتصال، سيدي فرج، الجزائر، 11 ديسمبر 2019.

15) شبوب محمد، «صفحات من مسار الثورة الجزائرية»، مجلة عصور، ع02، ديسمبر2012.

16) شويحات مريم، «الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة الاركان»، قضايا تاريخية، ع1-

.2016/4/1

17) صادق عبد المالك، « مؤامرة العقداء أثناء الثورة الجزائرية 1958 –1959 »، مدارات تايرخية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ع5 ، مارس 2020.

18) صافي خيثر، «جهود وزارة التسليح والاتصالات العامة في تسليح الثورة»، مجلة الحوار الفكري، جامعة ادرار، ع14، ديسمبر 2017.

19) صغير منير، «الدور السياسي لهيئة الأركان العامة إبان الثورة الجزائرية 1960–1962»، المجلة التاريخية الجزائرية، ع1، ديسمبر 2022 .

20) صغير منير، «تطور جيش الحدود من النشأة الى غاية ميلاد هيئة الأركان العامة (1957–1960)»، المجلة التاريخية الجزائرية ،ع1، جانفي 2022، المدرسة العليا للأساتذة مسعود زغار، تلمسان، الجزائر، ع10، 2023.

21) فضة حورية، «دور المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1956–1959)»، مجلة تاريخ المغرب العربي، جامعة الجزائر2 أبو القاسم سعد الله، مج9، ع02، 2023.

22) قدور محمد، «حركة تمرد النقيب زوبير في الولاية الخامسة 1960–1959»، المجلة المغاربية للمخطوطات ، ع1، 2022.

23) كلة نصيرة، « طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية (1958–1960)»، مجلة الحكمة، ع09، 2017/02/02.

24) كمون عبد السلام ، «مفاوضات إيفيان و تأثيرها على العلاقات بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان»، مجلة رفوف، ع2، جويلية 2022.

25) مرجاني عبد القادر، «أحمد قايد من رواد الحركة الوطنية بمنطقة تيارت»، مجلة الإنسان و المجال ، جامعة إبن خلدون، تيارت، ع7 ، جوان 2018.

القواميس و الموسوعات :

1) شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954–1968 ، دار القصبة، الجزائر، 2007.

2) المجلس الأعلى للغة العربية، الموسوعة الجزائرية، الأعلام ، مج2 ، دار بهاء، الجزائر.

الأطروحات و الرسائل الجامعية :

1) بوضياف سارة ، ظهور هيئة الأركان العامة و أثرها على المسار السياسي و العسكري في الثورة الجزائرية 1958-1968 ، (مذكرة ماستر)، قسم التاريخ، جامعة مسيلة، 2020-2021.

2) خثير عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1962/1954 (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الجزائر، 2006/2005.

3) سوالم نسيمة، الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الاركان العامة 1960 -1962م، مذكرة ماستر،قالمة، الجزائر، 2013 -2014.

4) شبوب محمد، اجتماع العقداء العشر، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2010/2009.

5) شلالي فاطمة، انعكاسات اجتماع العقداء العشرة على الثورة التحريرية (1959-1962)، (مذكرة ماستر)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإسلامية والحضارة، جامعة الاغواط، الجزائر، 2023/2022.

6) صادق عبد المالك، المحاكمات العسكرية لبعض قيادات الثورة الجزائرية (1954-1962)، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

7) عولمي رحيمة، هيئة الاركان العامة 1960 -1962م، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم انسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة العربي التبسي، 2022-2023م.

8) قاسمي يوسف ، مواثيق الثورة الجزائرية (1962/1954)، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2009/2008.

9) مرجع عائشة، الصحة بالولاية الخامسة في الثورة التحريرية(1962/1954)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان، 2018/2017.

10) مغراوي هدى، الولاية الأولى وعلاقتها بالولايات الأخرى، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2021-2022.

11) ميلودي سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني،1958/1962، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير)، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2010/2011.

12) واضح مداني، علاقة وزارة التسليح و الاتصالات العامة مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني 1960-1962 ،(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، قسم تاريخ ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2020-2021.

الشهادات الشفوية :

1) شهادة ابراهيمي أحمد طالب ، مقابلة تلفزيونية مع أحمد منصور، حصة شاهد على العصر، قناة الجزيرة، 2019/07/21 .

2) شهادة هارون علي، مقابلة تلفزيونية مع محمد عصماني، حصة زاد في مازاد، قناة النهار، 2017/10/10.

المواقع الإلكترونية :

1) بوغانمي عز الدين، أسباب الخلاف بين الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية و هيئة الأركان العامة، صحيفة الحوار المتمدن، ع 6620،

2) فرحاني طارق، مهام و تنظيم هيئة الأركان العامة، مجلة الوسط ، https://elwassat.dz ،(يومية وطنية)، 2020/08/09 ، شوهد يوم 05 مارس 2025

3) ينيس سعيد، زوج بغال بين المغرب و الجزائر، نشر بتاريخ 2018/07/17، شوهد يوم 2025/03/08، www.academie-edu

4) www.qhewqr.org/debat/show.qrt.qsp;16/7/2020

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	صورة للعقداء العشرة يرافقهم خليفة لعروسي
02	البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في ختام دورته 1960/01/18
03	أعضاء اللجنة الوزارية للحرب
04	مخطط يمثل المصالح الأساسية لهيئة الأركان العامة
05	صورة مركز زغنغن
06	بطاقة تعريف عسكرية لهواري بومدين قائد هيئة الأركان العامة
07	صورة علي منجلي
08	صورة قايد احمد
09	خط موريس في الجهة الشرقية
10	موقع غارديماو
11	الرائد صالح السوفي قائد منطقة العمليات الجنوبية رفقة مساعديه السعيد عبيد و محمد علاق
12	كمية السلاح التي دخلت للجزائر من واجهة الحدود الشرقية
13	الهجومات العسكرية لجيش التحرير الوطني على خطي شال و موريس 1962/1960
14	وثيقة إتفاقية إيفيان ممضاة من طرف المرحوم كريم بلقاسم و لويس جوكس
15	نص إستقالة هيئة الأركان العامة
16	صورة هواري بومدين رفقة أحمد بن بلة
17	نتائج اجتماع زمورة

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

شكر و عرفان

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمـــــــــة ..... أ

الفصل الأول : ظروف تشكيل هيئة الأركان العامة

المبحث الأول: ارهاصات تشكيل هيئة الاركان العامة 08

المطلب الأول : اجتماع العقداء العشرة بتونس 1959/08/11 08

المطلب الثاني : المجلس الوطني للثورة ديسمبر 1959 جانفي 1960 15

المبحث الثاني : مهام هيئة الأركان العامة 18

المطلب الأول : مصالح هيئة الأركان العامة 18

المطلب الثاني : مراكز هيئة الأركان العامة 22

الفصل الثاني: هياكل هيئة الأركان العامة

المبحث الأول : التركيبة التنظيمية لهيئة الأركان 26

المطلب الأول : عناصر القيادة لهيئة الأركان 26

المطلب الثاني : الهيكلة التنظيمية لهيئة الأركان 31

المبحث الثاني : دور هيئة الأركان العامة 34

المطلب الأول : النشاط العسكري لهيئة الأركان 34

المطلب الثاني : موقف هيئة الأركان من المفاوضات 40

الفصل الثالث : تحديات و صعوبات هيئة الأركان العامة

المبحث الأول: علاقة هيئة الأركان بالمؤسسات العسكرية والسياسية 44

المطلب الأول : العلاقة بين هيئة الأركان واللجنة الوزارية للحرب 44

المطلب الثاني : علاقة هيئة الأركان مع الحكومة المؤقتة 47

المبحث الثاني : عزل هيئة الأركان 56

المطلب الأول : إستقالة هيئة الأركان 56

المطلب الثاني : تحالف بن بلة و قيادة الأركان 57

المطلب الثالث : اجتماع زمورة 25/24 جوان 1962 61

الخـــــــــــاتمة 65

الملاحـــــــــــق 68

قـــــــــائمة البيبلوغرافيا 81

فهرس الملاحـــــــــــق 90

فهرس المحتويـــــــــات 92

ملخص الدراسة باللغة العربية 93

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية 94

ملخص بالعربية:

تعتبر هيئة الاركان العامة أعلى هيئة قيادية في الثورة الجزائرية ظهرت عقب المجلس الوطني للثورة ديسمبر 1959/جانفي 1960 و بدأت نشاطها في 26جانفي 1960 كما تم تعيين هواري بومدين قائدا لها بمساعدة علي منجلي و قايد احمد.

كان لهيئة الاركان العامة دور فعال في الثورة التحريرية اذا جمعت بين القاعدتين الشرقية و الغربية و عملت على تطوير الجيش و تحديثه و وقفت في وجه خطي شال و موريس لكن على الرغم من كل هذا الا انها واجهت صعوبات في مسارها فكانت لها صراعات مع اللجنة الوزراية للحرب و الحكومة المؤقتة مما ادى الى اقالتها من طرف الحكومة المؤقتة بتاريخ 30جوان 1962.

الكلمات المفتاحية : العقداء، المجلس الوطني، هيئة الأركان، السلطة، الصراع، الإستقالة.

Abstract :

The General Staff is considered the highest leadership body in the Algerian Revolution. It emerged after the National Council of the Revolution in December 1959/January 1960 and began its activities on January 26, 1960. Houari Boumediene was appointed as its commander with the assistance of Ali Mendjeli and Gaid Ahmed.The General Staff played an effective role in the liberation revolution, as it combined the eastern and western bases, worked to develop and modernize the army, and stood in the way of the lines of Challe and Morris. However, despite all this, it faced difficulties in its path, as it had conflicts with the Ministerial Committee for War and the Provisional Government, which led to its dismissal by the Provisional Government on June 30.1962.

Keywords : Colonels, National Council, General Staff, Authority, Conflict, Resignation.